جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) باستخدام نموذج *VAR*

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

من اعداد الطالبة: صالحي عبلة

تحت اشراف الأستاذ: د.رتيعة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
تهتان مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
رتيعة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا
جعفري جمال	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024



شكر وتقدير

الشكر أولاً إلى الله عز وجل القائل في محكم كتابه العزيز

لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ

الحمد الله الذي وهبنا نعمه العقل لينير لنا الطريق ووفقنا بمشيئته وقدرته الي إتمام هذا العمل ويدعونا واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وساهم معنا ولو بكلمة أو إشارة أو رأي ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **محمد رتيعة** وذلك علي حسن أشرافه على هذا البحث وتقديمة العون وكما نتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة.

كما نتقدم بشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

الإهداء

قال تعالى: (قال اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى الجدار الذي أستند عليه في تعبي وحزني إلى الكتف التي اضع عليها أثقالي واليد التي تربت علي في كل حين.. إلى عزيزي وحبيبي الذي احبه بقدر هذا العالم وأكثر، الوطن الذي أنتمي إليه والأرض التي تحتويني... إلى أغلاهم على قلبي وأقربهم إلي.. إلى أبي

إلى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى معنى الحب والحنان إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية

إلى مصدر قوتي وسندي إخوتي

إلى أولئك الذين يفرحهم فرحي إلى كل من ساندني رفاق دربي إلى أصدقائي

إلى من له الفضل في نجاحي أخي "ياسر"

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي إلى فرحتي في الحياة

إلى نفسي الجميلة

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة(1990_2022)، باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR. حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للصادرات على إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتأثير سلبي لكل من التضخم، البطالة، وإجمالي الناتج المحلي على تكوين رأس المال الثابت.

الكلمات المفتاحية: *المتغيرات الكلية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نموذجVAR.*

Abstract:

This study examined the impact of certain macroeconomic variables on the gross fixed capital formation in Algeria during the period (1990-2022) using the Vector Autoregressive (VAR) model. The results indicated a positive effect of exports on gross fixed capital formation, and negative effects of inflation, unemployment, and GDP on fixed capital formation.

Keywords: macroeconomic variables, gross fixed capital formation, VAR model

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
- شكر وتقدير	.....
- إهداء	.....
- مستخلص	.....
- فهرس المحتويات	**I**
- فهرس الجداول والأشكال	**III**
- مقدمة	**أ-هـ**
- الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت	25_1
- تمهيد	2
- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار	3
- المطلب الأول مفهوم الاستثمار	3
- المطلب الثاني: أدوات ومحددات الاستثمار	5
- المطلب الثالث: أهمية الاستثمار	10
- المبحث الثاني: أنواع الاستثمار	12
- المطلب الأول: الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي	12
- المطلب الثاني: الاستثمار الإحلالي والاستثمار الصافي	16
- المطلب الثالث: الاستثمار حسب القطاع القائم به و حسب جنسية القائمين به	17
- المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول إجمالي تكوين رأس المال الثابت	20
- المطلب الأول: مفهوم إجمالي تكوين رأس المال الثابت	20
- الطلب الثاني: أهمية إجمالي تكوين راس المال الثابت	21
- المطلب الثالث: نظرة عامة حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت	22
- خلاصة	25
- الفصل الثاني: تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	46_28
- تمهيد	29
- المبحث الأول: تطور مؤشر البطالة و مؤشر التضخم في الجزائر	30

- المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر البطالة	30
- المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر التضخم	31
- المبحث الثاني: تطور مؤشر الاستثمار ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي	34
- المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر الاستثمار	34
- المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	35
- المبحث الثالث: تطور مؤشر الصادرات وسعر الصرف في الجزائر	36
- المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر سعر الصرف	36
- المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر الصادرات	37
- خلاصة	38
- الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت	71-49
- تمهيد	50
- المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج VAR	51
- المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية	51
- المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	55
- المبحث الثاني: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR	60
- المطلب الأول: نموذج و متغيرات الدراسة	60
- المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية و احتبار التكامل المشترك	62
- المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR	66
- المطلب الرابع: صلاحية النموذج	67
- خلاصة	72
- خاتمة	78_73
- قائمة المراجع	79
- الملاحق	84

فهرس الأشكال والجداول:

الأشكال	الصفحة
1. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	30
2. تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	33
3. تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	35
4. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	38
5. تطور سعر الصرف ال حقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	40
6. تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	44
7. اختبار جذر الوحدة	67
8. تحليل دوال الاستجابة	69
الجداول	**الصفحة**
1. التعريف بالمتغيرات	59
2. نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	60
3. نتائج اختبارات جذر الوحدة pp وADF	61
4. نتائج درجة الإبطاء الزمني للنموذج محل الدراسة	62
5. نتائج اختبار التكامل المشترك	63
6. نتائج اختبار جرانجر للسببية	64
7. تقدير معامل تصحيح الخطأ ECM	65
8. تقدير نموذج VAR	66
9. نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء	67
10. نتائج اختبار عدم التجانس	68
11. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	68
12. نتائج اختبار تحليل التباين	68

مقدمة:

يُعَدّ الاستثمار مصدرًا هامًا – وربما الأهم – لتشكيل الدخل الوطني، الذي يُعَبّر عن نشاط ومستوى الاقتصاد. نظرًا لهذا الأهمية، فقد شهدت نظرية الاستثمار في الاقتصاد اهتمامًا متزايدًا من الباحثين والمفكرين على كلا المستويين النظري والتطبيقي، بهدف فهم جوانبها الرئيسية. تركزت هذه البحوث والدراسات على تحليل العوامل التي تؤثر على الطلب على الاستثمار وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض ومع عملية الاستثمار بشكل عام. وما زالت الأبحاث مستمرة في محاولة الوصول إلى نظرية شاملة يمكن أن تفسر وتحلل جميع أوجه الطلب على الاستثمار. فالاستثمار يحدد بشكل أساسي حجم الإنتاج والدخل، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، ويُعتبر الدافع الرئيسي وراء النشاط الاقتصادي، نظرًا لارتباطه الوثيق بعملية تكوين الرأسمال الثابت، التي تعمل على زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. تأتي هذه الدراسة لتناول العوامل الاقتصادية الشاملة التي تؤثر على دالة تشكيل الرأسمال الثابت في الجزائر، من خلال استخدام نماذج اقتصادية ملائمة، تتماشى مع فروض ومنطق النظريات الاقتصادية، التي توضح سلوك هذه العوامل على المدى القصير والطويل.

الاستثمار في التكوين الرأسمالي الثابت يعد عنصراً أساسياً في أي نظام اقتصادي، حيث يسهم في زيادة رأس المال الاقتصادي للمجتمع. يشمل هذا الاستثمار الإنفاق على شراء الأصول الرأسمالية مثل الآلات والمعدات التي تستخدم في تصنيع السلع والخدمات، بالإضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في الإنتاج. يعكس نجاح الاستثمار في هذا المجال قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحليل دقيق للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على نشاط الاستثمار. في الجزائر، هناك عوامل عدة تؤثر على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، سواء من حيث حجمه أو اتجاهه أو مداه، ويتطلب ذلك دراسة دقيقة وعلمية لفهم هذه العوامل وتأثيراتها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا أن نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

الأسئلة الفرعية:

- ❖ هل هناك استجابة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لصدمات المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ❖ ما نوع الارتباط الموجود أو نوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت؟
- ❖ ما هي المتغيرات التي لها تأثير أكبر على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على مختلف الأسئلة هي بمثابة المحاور الرئيسية التي يتم تناولها في بحثنا ومنه يتسنى لنا صياغة الفرضيات الآتية التي نعتبرها توضيحا أوليا غير يقينيا لتلك الأسئلة:

- ❖ هناك استجابة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للتغير في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ❖ وجود علاقة موجبة ذات معنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- ❖ تعد الصادرات وإجمالي الناتج المحلي وكذا التضخم من اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة تحديد دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت وكذا بيان أن فهم سلوك دالة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأي دولة نامية صغيرة مثل الجزائر يعد أمرا ضروريا في صياغة السياسة الاستثمارية، حيث يعتبر رأس المال الثابت ذا أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ إثبات نوع وطبيعة العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبين بعض مؤشرات ومتغيرات الأداء الكلية في الجزائر.
- ❖ تحليل استجابة إجمالي تكوين رأس المال الثابت لصدمات كل من إجمالي الناتج المحلي، التضخم، الصادرات، والبطالة.

منهج الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أكثر من منهج وذلك لما اقتضته طبيعة الدراسة، اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية استخدمنا المنهج الكمي من خلال تطبيق نماذج قياسية تتوافق مع مقتضيات الدراسة، بالإضافة على الاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.

حدود الدراسة:

تجرى الدراسة في إطارين زماني ومكاني هما:

الإطار المكاني: تناولت الدراسة اقتصاديات المتغيرات الكلية في الجزائر.

الإطار الزماني: حددت فترة الدراسة من 1990 الى 2022.

الدراسات السابقة:

- دراسة كل من رحيم حسين ومحمد عبادي (2013)، بعنوان: **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1989_2009).**

قامت هذه الدراسةبتقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لمعرفة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (متغير السكان، الإصلاحات الاقتصادية، عرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي) على الاستثمار المحلي المباشر والممثل بحجم تكوين رأس المال الثابت GFCF, وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتغير السكان، في حين ارتبط المتغير المعبر عن الإصلاحات الاقتصادية وعرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي بعلاقة عكسية معنوية.

- دراسة زياد بوعزة، بعنوان **أثر المتغيرات الكلية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت دراسة حالة الجزائر 1980_2017.**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إثبات نوع وطبيعة العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبين بعض مؤشرات ومتغيرات الأداء الكلية في الجزائر وتقديم مجموعة من التوصيات ذات العلاقة. والهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل استجابة إجمالي تكوين رأس المال الثابت لصدمات كل من إجمالي الناتج المحلي، سعر الصرف الحقيقي،معدل التضخم، إجمالي الصادرات وسعر النفط، من أجل تقديم تحليل علمي متطور عن سلوك الإنفاق الاستثماري للبلد، ولأجل هذا الغرض تم صياغة وتقدير نموذج قياسي بالاعتماد على مقاربة svarونهج BVAR.

- دراسة كل من ربيعة بلطرش ومصطفى طويطي في دراستهم (2008), **بعنوان: علاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980_2016)**, وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى البحث في العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابتGFCFوالنمو الاقتصادي بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي (VAR), وقد تم التطرق في هذا الصدد إلى اختبار سببية غرانجر ونظرية التكامل المشترك ,وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين ,في حين أبانت النتائج عن وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى القصير , وفضلا عن ذلك فإنها تكشف عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من إجمالي الناتج المحلي نحو إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

تقسيم البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليلها بالاعتماد علة الأسئلة الفرعية والفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

يتم في هذا الفصل عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، حيث نتناول في البداية المفاهيم العامة حول الاستثمار وأهميته وأدواته ومحدداته وكذا أنواعه، ثم يتم التطرق إلى المفاهيم العامة الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وأهميته ونظرة عامة حول النماذج الرئيسية لمحدداته.

الفصل الثاني: تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

نتناول في هذا الفصل تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال تقييم تطورات مؤشر البطالة، التضخم، الاستثمار، إجمالي الناتج المحلي، الصادرات وسعر الصرف.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت باستخدام نموذج VAR

هذا الفصل هو جوهر الدراسة، يخصص للدراسة الاقتصادية القياسية لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت. حيث نقوم في البداية بتحديد نموذج الدراسة بناءا على الدراسات السابقة ثم دراسة الخصائص الإحصائية و بعدها نقوم بتطبيق النموذج القياسي لدراسة دور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر، و في الأخير يتم اختبار صلاحية النموذج.

الخاتمة:

وقد تضمنت النتائج المتوصل إليها من خلال توضيح الموضوع، كذلك تحتوي على الإجابة المرفقة للإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، واختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو رفضها.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

المطلب الثاني: أدوات ومحددات الاستثمار

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار

المطلب الأول: الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي

المطلب الثاني: الاستثمار الإحلالي والاستثمار الصافي

المطلب الثالث: الاستثمار حسب القطاع القائم به وحسب جنسية القائمين به

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المطلب الأول: مفهوم إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المطلب الثاني: أهمية إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المطلب الثالث: نظرة عامة حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت

تمهيد:

يعد الاستثمار واحدا من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة التي لها أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمةوالنامية على حد سواء وذلك للدور الذي يقوم به، كما يعد أحد الوسائل الفعالة لإحداث التغيرات البنيوية في الاقتصاد الوطني إذ أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية هو الذي يؤثر في نمط التغير الهيكلي ومن ثم في هيكل التجارة الخارجية وبالتالي فإن الاستثمار سوف يكون مسؤولا عن أغلب السمات الإيجابية والسلبية في اتجاهات النمو الاقتصادي. فهو محرك كل تنمية اقتصادية, وعنصرا مهما في أي اقتصاد من خلال دوره في النظام الاقتصادي ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الأخرى (الادخار, الاستهلاك, التوظيف, الناتج ...الخ) مما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية, فمن ناحية العرض يعتبر العنصر الأساسي لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة على الصناعات التي يكون عمرها الإنتاجي طويلا نسبيا, كما يشكل جنبا مهما من الطلب الكلي حيث يتم استغلال السلع الرأسمالية لإعادة الإنتاج. ويعتبر الاستثمار ذو أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد لأنه يساعد في توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الناتج المحتمل، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي في المستقبل وخلق فرص عمل وارتفاع في مستويات المعيشة. إجمالي تكوين رأس المال هو واحد من عناصر الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل كمؤشر على مستوى الاستثمار في الاقتصاد.

إن وضع خطوط عريضة لموضوع الدراسة وإيضاح المفاهيم المتعلقة به يعتبر مرحلة مهمة من مراحل البحث، كما يشكل إطارا يحدد مجال الدراسة والتحليل بالصورة التي تحقق التناسق العلمي.ولهذا فإن البحث سيركز في هذا الفصل على إيضاح بعض المفاهيم الاقتصادية الواردة في موضوع البحث وخصوصا تلك المصطلحات الاقتصادية التي تحتمل أكثر من معنى ودلالة، كما يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخل رئيسي للموضوع الذي سنقوم بدراسته ومقدمة تسهل فهمه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

من أهم العمليات الاقتصادية التي تحتاجها، أو تعطيها الدولة اهتماما كبيرا هي الاستثمار، و هذا من اجل رفع معدلات نموها الاقتصادي، و تحقيق استقرار اقتصادي، و لهذا نقدم مدخلا حول الاستثمار.

مفهومه:

يعد الاستثمار عنصرا مهما في أي اقتصاد من خلال دوره في النظام الاقتصادي ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الأخرى (الادخار, الاستهلاك, التوظيف, الناتج....الخ), وذلك للدور الذي يقوم به)خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وفي المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة فعلا فضلا عن الزيادة في المخزون السلعي([1] ويعرف بأنه عملية تكوين و تراكم رأس المال "أو " الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة, آلات جديدة, فضلا على أنه إضافة إلى المخ زون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة, بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد, ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديدها أو تعويض رأس المال القديم"[2]. أو هو قيمة ذلك الجزء من مخرجات الاقتصاد في فترة زمنية معينة، وقد تتمثل هذه المخرجات في المباني والمعدات والآلات الجديدة وكذلك التغير في المخزون. وبعبارة أخرى يقصد بالاستثمار في المفهوم الاقتصادي إيجاد أصول رأسمالية جديدة مثل إنشاء المصانع والمزارع، وإنتاج الآلات والمعدات الرأسمالية التي تساعد على إيجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية.[2] كما يعد أحد الوسائل الفعالة لإحداث التغييرات البنيوية في الاقتصاد الوطني إذ أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية هو الذي يؤثر في نمط التغير الهيكلي (البنيوي) ومن ثم في هيكل التجارة الخارجية وبالتالي فإن الاستثمار سوف يكون مسؤولا عن أغلب السمات الايجابية والسلبية في اتجاهات النمو الاقتصادي. والاستثمار عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع, والاستثمار من الناحية الوطنية هو ذلك النشاط

---

[1]عباس يحي حضر المندلاوي، **إمكانيات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980_2003)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, العراق, ص 78.

[2]Hdwardshapiro (1974), **Macroeconomicanalysis(HarcourBraceJovanowich)** 25. **في العراق**, جامعة الكوفة, كلية

2حسن كريم حمزة ,**مناخ الاستثمار**.New YORK, p156 ,الإدارة والاقتصاد, ص

الذي يؤدي إلى, نشأة أصول جديدة فضلا عن الأصول الموجدة حاليا والى تطوير قدرتها الإنتاجية وتسمى هذه العملية بعملية التكوين الرأسمالي, ولا يدخل في هذا المفهوم ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عملية نقل الملكية كما في الحال في الاستثمارات المالية,)وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار المحلي مثل تكوين رأس المال الثابت أو التراكم الرأسمالي(, ويلزم لعملية التك وين الرأسمالي أولا ادخار جزء من الدخل الجاري وثانيا تحويل ذلك الجزء من الدخل غير المنفق على الأغراض الاستهلاكية إلى شراء المكائن والآلات والمعدات وأدوات الإنتاج والإضافة إلى المخزون من السلع وبتعبير آخر أن هذه العملية تعني استثمار المدخرات أو استعمالها في الأغراض الإنتاجية أو إنفاقها على السلع الرأسمالية، وحيث أن الادخار يعد الخطوة الأولى لعملية التكوين الرأسمالي لذا ينبغي تشجيعه بكافة الوسائل الممكنة.[1]

ويعرف**P.Conso**الاستثمار آخذا بعين الاعتبار الجوانب التالية[2]:

- **الجانب الاقتصادي:** الاستثمار هو تكوين لرأس المال الثابت وإحداث تراكم في المؤسسة وزيادة أصولها وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها على مدى فترات مختلفة.
- **الجانب المالي:** الاستثمار هو توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة.
- **الجانب المحاسبي:** يمثل الاستثمار توظيفا دائما للأموال وإنفاق رأس مالي، بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها العائد في الأجل الطويل، ويكون موزعا على فترات زمنية متعددة.

وأما عن مفهوم الاستثمار في الإسلامهو: عبارة عن جهد واع ورشيد يبذل في الموارد المالية والقرارات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها[3], أو تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره. فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.[4]

---

[1] عباس يحي حضر المندلاوي، مرجع سابق، ص 78.

[2] برحومة عبد الحميد (2007)،**محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 5-6.

[3] واثق عباس عبد الرحمان محمد2017،**التعامل مع الأجنبي (الاستثمار نموذجا) الشروط–الضوابط–الأهداف**، مجلة الشهاب، العدد 9، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، ص 99.

[4] أميرة عبد اللطيف مشهور (1991)، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 45.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنه يستثنى منها الموجودات المالية مثل الأسهم والسندات والتي لا يترتب عنها أي نوع من الاستثمار الحقيقي، لأنها تعتبر استثمارا من وجهة نظر الفرد وليس المجتمع وهي لا تتعدى كونها انتقال للملكية من خلال تغيير شخصية المالك للسهم أو تغيير شخصية الدائن للسند، ونجد أيضاالمشتريات من السلع الرأسمالية القديمة (أي اهتلكت اقتصاديا) لها نفس الحكم.

ومنه يصبح المقصود بالاستثمار أنه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية مثل(الآلات، مصانع، منازل, ..الخ), أو إضافات للمخزون (المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى) خلال فترة زمنية معينة, أي هو ذلك الجزء من الاستثمار العيني الذي يساهم في خلق مناصب شغل وإنتاج جديد, وهو ما يعبر عنه في المحاسبة الوطنية بالتكوين الخام لرأس المال الثابت الذي يعبر عن حجم الاستثمارات على المستوى الكلي.[1]

إلا أن الاستثمار الذي يعنينا في دراستنا لا يكون خاما، أي لا يحتوي على مخزون السلع التامة الصنع أو الموجودة قيد عملية الصنع (الجرد)، وهو ما يطلق عليه **اسم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت** GFCF, فالمخزون أو الجرد أو بشكل أدق تغيراته لا تشكل في الواقع إلا نسبة ضئيلة من الاستثمارات بحيث لا يؤثر إهمالها كثيرا على الاستثمار الخام.

المطلب الثاني: أدوات ومحددات الاستثمار

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

المقصود بأداة الاستثمار ذلك الأصل المادي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي استثمره ويطلق عليها البعض وسائط الاستثمار. وهناك عدة أدوات للاستثمار المتاحة في المجالات الاستثمارية وهي كالآتي:

[1]محمد الشريف المان (2010)، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 173.

- **صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار:**

صناديق الإستثمار هي عبارة عن أداة مالية، تكونها مؤسسة مالية مختصة، مثل البنوك أو شركات الاستثمار التي لها خبرة في مجال تسيير الاستثمارات، بهدف جمع مدخرات الأفراد لاستخدامها لمختلف الاستثمارات. لها نسبة مخاطرة معقولة أو نقول محدودة وتحقق إيرادا.[1]

وعليه يعتبر صندوق الاستثمار أداة استثمار مركبة، نتيجة لتنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن المسؤولين أو القائمين على تسيير شؤون الصندوق يتاجرون بالأوراق المالية بيعا وشراءا، او المتاجرة بالعقارات والسلع...الى غير ذلك.

ومن أهم الصفات أو المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي أنه يقدم خدمة أو فرصة أو مساعدة لمن يملكون مدخرات ولكن لا يملكون الخبرة الكافية في مجال الاستثمار، لاستثمار أموالهم مقابل الحصول على عمولة معينة، من طرف الخبراء والمحترفين الذين يديرون هذه الصناديق.[2]

العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار:

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، حيث أنها شهدت انتشارا في أنحاء العالم، واحتلت حيزا كبيرا في عمليات البورصة.

ومن أهم المميزات لسوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كميزان المدفوعات والقروض الدولية وأسعار الفائدة وظروف التضخم، والانكماش الاقتصادي وظروف وأحداث السياسة، وكذلك عوامل العرض والطلب...الخ.[3]

العقار:

احتلت المتاجرة بالعقار المركز الثاني بعد الأوراق المالية في مجال الاستثمارات وهي على شكلين:

1_ مباشر: يكون عند قيام المستثمر بشراء عقار حقيقي مثل المباني والأراضي.

2_ غير مباشر: ويكون عند شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري، بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المختصة بالعقار، تشتري هذه المؤسسات سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها لشراء الأراضي او إنجاز المباني.[4]

---

[1] – زياد بوعزة، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إجمالي تكوين رأس المال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، ص7

[2] زياد بوعزة، مرجع سابق، ص7

[3] نادية مسعودي(2012)، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA** خلال الفترة (1970_2009) باستعمال معطيات PANEL مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

[4] زياد بوعزة، مرجع سابق، ص23

المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، وتتنوع وتختلف باختلاف نشاطها ما بين نشاط صناعي أو نشاط زراعي أو تجاري، إضافة إلى اعتمادها على أموال حقيقية، مثل الآلات و المعدات و المباني و العمال و كذلك الموظفين.

وعليه فإن مزج كل عوامل الإنتاج يؤدي إلى خلق قيمة مضافة، و بالمقابل تنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن، و لهذا فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.[1]

الأوراق المالية:

تعتبر الأوراق المالية أبرز أدوات الاستثمار لما تقدمه من امتيازات للمستثمر، وتتصف بأنها لها عدة أصناف مختلفة حسب معايير ومقاييس مختلفة حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات والأوراق التجارية....

وحسب معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية هناك أوراق مالية متغيرة الدخل، مثلا الأسهم التي يتغير دخلها من سنة الى أخرى، في حين وجود أوراق أخرى كالسندات تكون مداخيلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الإسمية.

وتختلف الأوراق المالية كذلك من حيث درجة الأمان التي توفرها لحاملها، إذ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، كذلك السند المضمون بعقار في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار:

تعتبر المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاتين أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي، لها أسواق خاصة لها، التعامل فيها يكون عن طريق البيع والشراء المباشر وإيداع الذهب لدى البنوك من اجل الحصول على أرباح، أو عن طريق المبادلة أو المقايضة مثلما يحدث في سوق المعاملات الجنبية.

في بداية الثمانينيات شهدت أسعار المعادن النفيسة ارتفاعا حتى وصلت إلى ذروتها، ولكنها في الآونة الأخيرة بدأت في التدهور، أو يمكن القول شهدت تدهورا حادا بعد ارتفاع سعر الدولار لهذا اتجه المستثمرون لاستثمار أموالهم في شراء الدولار.[2]

---

[1] مهداوي هند(2008)، **الاستثمار في البورصة رؤية من منظور إسلامي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص4

[2] عبد القادر بابا (2004)، **سياسات الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ضل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 44_46

الفرع الثاني: محددات الاستثمار

لم يجمع الاقتصاديون على رأي واحد بخصوص محددات الاستثمار، وعليه نلخص ما أجمعو على أنها محددات للاستثمار ضمن العوامل التالية:

رأس المال:

لا شك في أنه لا وجود لاستثمار بدون رأس مال مادي، أي لا يمكننا خلق او تكوين استثمار إلا عن طريق تكوين رأس مال عن طريق الادخار، والذي هو عبارة عن الكف عن استهلاك مقدار معين من المال و توجيهه إلى الادخار، أو عن طريق القروض و من هنا فإن مجموع الاستثمارات سيكون أكبر من مجموع المدخرات بمقدار هذه القروض.[1]

الضريبة:

هناك تأثير كبير جدا للسياسة الضريبية على الأرباح المحققة من المشاريع، وعلى الاستثمارات عامة، فقد تكون مساعدة وداعمة أو تكون السبب في انخفاضها، وهذا عن طريق زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال. وعليه فإن مجموعة كبيرة من الدول تقوم بتشجيع الاستثمار عن طريق تسهيل الإجراءات وتخفيض الضرائب على الاستثمارات، أو الإعفاء منها لمدة معينة. وفي الجانب الآخر فان الزيادة في الأعباء الضريبية تؤدي إلى انخفاض الاستثمار وتقليل الحافز على الاستثمارات عامة.[2]

الادخار:

للادخار أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لارتباطه بتمويلها أو نقول بتمويل الاستثمارات التي تحقق هذه التنمية ويكون من ثلاثة مصادر وهي:

أ_ عن طريق الأفراد من خلال ادخار قيمة من نقودهم وعدم إنفاقها كلها على السلع الاستهلاكية.

ب_ عن طريق مؤسسات الاعمال، أي أنها تدخر المال عندما لا توزع كل أرباحها.

[1] زياد بوعزة، مرجع سابق ص25
[2] زياد بوعزة، مرجع سابق ص25

ج_ عن طريق الحكومة وتكون مدخراتها عبارة عن حصيلة الضرائب والأرباح المحققة من عدة مشاريع، حيث توجه للاستعمال في إنتاج سلع رأسمالية جديدة، مثل المباني والطرق أو توجهها للاقتراض لأصحاب المشاريع الخاصة.[1]

الاستثمار والأرباح:

يمكن القول أن عامل الربح هو الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار، وهو الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة، ولهذا فإن اتخاذ قرار الاستثمار يتطلب بيانات ومعلومات عن تكاليف الاستثمار وكافة النفقات طوال العمر الإنتاجي للمشروع.بالإضافة إلى ذلك يحتاج اتخاذ قرار الاستثمار إلى تقدير للإيرادات المتوقعة والتي تعتمد أساسا على نمو الطلب مستقبلا.[2]

الفائض الاقتصادي:

ونقصد به أن نطرح من الناتج المحقق في فروع الاقتصاد الوطني استهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية، النفقات الضرورية التي تنفقها الدولة، من أجل إبقاء مستوى الطلب كما هو. ويمكننا أن ننمذج علاقته بالاستثمار بالعلاقة التالية:

زيادة الفائض الاقتصادي المستخدم في عملية التنمية ←يؤدي إلى زيادة الاستثمار← زيادة الطاقة الإنتاجية ←ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ←زيادة الفائض الاقتصادي.[3]

سعر الفائدة:

يمكننا القول أن لسعر الفائدة تأثير بالغ على الاستثمار، فإذا كانت أغلبية المشاريع الاستثمارية تقوم على الاقتراض في تمويلها فبالتالي ما يحصل عليه المقرض هو سعر الفائدة، ويكون بمثابة نفقة اقتراض رأس المال. ومن هنا نجد ان سعر الفائدة يؤثر مباشرة على الاستثمار فإذا ارتفع السعر ينخفض الاستثمار، و إذا انخفض فيرتفع أي خلاصة نقول أن بينهما علاقة عكسية.[4]

---

[1] نبيلة عرقوب(2012)، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي** دراسة نظرية و قياسية_1970_2008،مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص42_43

[2] صغيري سيد علي(2008)، **دراسة تحليلية و قياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل** حالة الجزائر(1970_2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص7

[3] زياد بوعزة، مرجع سابق، ص11

[4] نادية مسعودي، مرجع سابق، ص9

التقدم التكنولوجي:

يمكننا القول أن التقدم العلمي و التكنولوجي من شأنه أن يدفع المستثمر إلى التزايد المستمر في استثمار أمواله، إذا أراد البقاء في السوق و مواجهة المنافسة الشديدة.[1]

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

للاستثمار دور في تحريك جمود النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل وبشكل عام يمكن إجمال أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي بالآتي:

- يسهم الاستثمار في زيادة الثروة الوطنية (تكوين رأس المال الثابت) سواء كان هذا الاستثمار محليا أو أجنبيا، كما يمثل الاستثمار نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد نفسها، ويمكن تحديد تلك الإضافة من قبل الاستثمار من خلال الدخل المتولد الجديد (القيمة المضافة) من العناصر أو الموارد المحلية.[2]
- إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث أن أي تقدم فنييكون مرهونا بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها بالبنية التحتية للاقتصاد والتي ترتكز عليها الصناعات الأخرى.
- الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العملي لتطبيق الاختراع والانتقال إلى مرحلة الابتكار والاختراع هو اكتشاف أسلوب فني جديد أو تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج، وبالتالي الاختراع يساهم بشكل كبير في إشباع رغبات الأفراد وذلك عن طريق اكتشاف آليات جديدة.
- للاستثمار دور كبير في تمويل الخزينة العمومية، وذلك من خلال التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة.
- توفير المزيد من السلع والخدمات من خلال المشروعات الإنتاجية، أي خلق القيمة المضافة في الاقتصاد.[3]

[1] حسين علي خربوش(1999)، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص36

[2] حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، ص26

[3] برحومة عبد الحميد (2007)، **محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 8_9

- القضاء على البطالة: يلعب الاستثمار دورا مهما في القضاء على البطالة فمع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لذا تنتهج الدول سياسات لجذب الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

تحقيق الاكتفاء الذاتي: تسمح الاستثمارات بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي التخلص من التبعية الأجنبية وذلك عن طريق توسيع شبكات الإنتاج وتشجيع رجال الأعمال على التوسع في الاستثمارات وزيادة الإنتاج

ويمكننا أن نحدد أهميته حسب Bussery و Charois كما يلي:[1]

أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد وال رئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.

إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالييزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية. والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال، والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات.

والاستثمار هو العامل الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى. وللإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات واستغلال الطاقات والإمكانات المتاحة للمجتمع أحسن استغلالا. بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي، كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.

ومن جهة أخرى نجد له أهمية كبيرة على مستوى الفرد يمكن تحديدها كما يلي:

[1] بلال لوعيل2014 **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 7-8.

ـ يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.

ـيساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة.

ـ يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.[1]

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص33.

عندما يشرع الاقتصادي في دراسة مدى تأثير الاستثمارات على نمو الدخل الوطني يجد نفسه أمام عدة أنواع للاستثمارات، فيجد عددا من المستثمرين مهتم بالاستثمار في الأصول الثابتة، وعددا آخرا يستثمر في توظيف الأموال، ومن جهة أخرى يجد نفسه أمام استثمارات سبقه إليها مستثمرون أجانب، وأخرى قام بها مستثمرون محليون.

وعليه يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة أنواع من زوايا مختلفة كالتالي:

المطلب الأول: الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي

الاستثمار الحقيقي:

ويشمل كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال في المجتمع، أي زيادة الطاقة الإنتاجية[1]،وبعبارة أخربيعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا – بوجه عام – متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، أي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته تظهر إما في شكل حيازة سلعة أو في شكل التمتع بخدمة. ويفترض الاقتصادي الحقيقي أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من دخل المستثمر ومن ثم الدخل الوطني للمجتمع، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة، ولذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. فالاستثمار العيني أو الحقيقي هو الاستثمار في أصول ثابتة أو متداولة(مخزون سلعي) ملموسة منتجة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .وفي هذا المضمون يقول بعض الاقتصاديون: الاستثمار الاقتصادي (الحقيقي) يعني تكوين رأسمال، ويعني المساهمة في زيادة الرصيد الكلي المتراكم في رأس المال الحقيقي في الاقتصاد (المنشآت، الماكينات ،المخزون، ...الخ).

ولعل أهم مكونات الاستثمار الحقيقي ما يلي:

- **الاستثمار في الآلات والمعدات**(المصانع والمشروعات).
- **الاستثمار في المباني.**

[1]حسين علي خريوش وآخرون (1999)،**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 36.

- **الاستثمار في المخزون السلعي**.

وفي توضيح بسيط لهذه المكونات ما يلي:

1_ الاستثمار في الآلات والمعدات:

ويشمل كل المعدات الإنتاجية كالآلات والأدوات والمكائن والأجهزة ووسائل النقل المستعملة في الإنتاج ويهدف رجال الأعمال من القيام بالاستثمار في المشروعات الإنتاجية أو في الأصول الرأسمالية عموما هو تحقيق أكبر ربح ممكن. لذلك فإن رجال الأعمال قبل إقدامهم على الاستثمار في مثل تلك المشروعات نجدهم يقومون بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع وبالتالي يتحدد قرار الاستثمار.[1]

2_ الاستثمار في المباني والمعدات:

إن احتساب إنشاء الأبنية السكنية ضمن عملية التكوين الرأسمالي من الأمور المتعارف عليها على اعتبار أن الأبنية السكنية تعمر طويلا ومن غير المعول اعتبارها نفقات استهلاكية. بل إن مالكي البيوت يعاملون في الحسابات الوطنية كمنشآت تجارية فكأنهم يؤجرون بيوتهم على أنفسهم. وتشمل الإنشاءات أيضا المباني الصناعية والمصارف والمباني التجارية ومستودعات البضائع ومباني الخدمات العامة كدوائر الدولة والبريد والهاتف والطرق العامة وتعبيدها وتشييد الجسور والإنفاق والسدود والسكك الحديدية والمطارات وغيرها من الأصول التي تستخدم من أجل إنتاج طوال سنوات مستقبله- بعد أن ينتهي العام الذي أنتجت فيه- يختلف عددها بحسب نوع وطبيعة الأصل الإنتاجي الثابت.

وعليه بناء المساكن يعتبر استثمارا في حسابات الناتج الإجمالي وربما يرى البعض أنه لا يجب أن يكون كذلك لأن الإنفاق على المباني السكنية لا يضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مثل أنواع الاستثمار الأخرى، وعلى أي حال فإن المباني السكنية كقرارات الاستثمار لذلك تعامل المباني السكنية كجزء من الإنفاق الاستثماري الكلي وتعتبر جزءا هاما من الاستثمارات الكلية في معظم دول العالم.

ويعتبر نشاط بناء المساكن من المؤشرات القائدة للنشاط الاقتصادي الكلي وذلك لاتصال هذا النشاط بقطاعات اقتصادية هامة مثل صناعة الأخشاب والمعادن ومواد البناء ولأنه عادة من أول الأنشطة التي تتأثر بفترات الركود وأولها نهوضا بعد ذلك، ويدرس الاستثمار في المباني السكنية منفصلا عن بقية الاستثمار

[1] زياد بوعزة، مرجع سابق، ص29

الثابت بسبب بعض الاعتبارات النظرية التي يخضع لها هذا النشاط وبسبب حساسيته الخاصة لتغيرات أسعار الفائدة.[1]

3_ الاستثمار في المخزون السلعي:

تعد الإضافة إلى المخزون السلعي أحد أنواع الاستثمار، ويقصد بهذا النوع من الاستثمار التغير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري سواء تعلق بمواد أولية أو نصف مصنوعة أو تامة الصنع الذي يوجد في نهاية العام عن قيمة المخزون من هذه المواد الذي كان موجودا أول العام والتي تخزنها المنشآت بغرض توقع بيعها. وذلك في نهاية الدورة الإنتاجية وبداية دورة استغلال جديدة، وهو لا يؤدي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية القائمة وإنما الغرض منه هو تك وين مخزون سلعي في كل المنشآت الإنتاجية إذ أن وجود المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمراريتها دون تعطيل لأن مستلزمات الإنتاج ستكون جاهزة للتشغيل بدون توقف انتظارا لورودها. عند النظر إلى المخزون السلعي يجب أن نعطي الأهمية للمخزون السلعي الاختياري أي ذلك المخزون السلعي الذي تحتفظ به المنشأة الصناعية والإنتاجية بغرض التشغيل على أن تقوم المنشأة بالإضافة إليه أو السحب منه حسب الحاجة بخلاف المخزون السلعي الإجباري الذي يمثل التغير في المخزون الذي تقوم المنشأة الإنتاجية بتخزينه أما نتيجة لأخطاء التقدير في حجم الإنتاج أو انخفاض مفاجئ في الطلب على المنتجات، وتوافر المخزون السلعي يسمح للمنشأة أن تواصل عمليات الإنتاج عند المستويات المستقرة التي تتناسب وتوقعاتها من الطلب على المنتجات .والحجم الأمثل للمخزون السلعي الذي يجب الاحتفاظ به يعتمد على تكاليف التخزين مقارنة مع تكاليف الإنتاج وفقا للمعايير والتذبذبات التي تنشأ بالنسبة للطلب على المنتجات.

وعليه لو كانت هنالك كمية كبيرة من المخزون وبقيت على حالها قياسا بمستوى الفترة السابقة فلا نستطيع اعتبار أن هذا المقدار يمثل استثمارا جديدا، لأنه سبق وتم احتسابه ضمن تدفق الإنفاق الاستثماري خلال السنوات السابقة، وتعتبر الإضافات إلى المخزون رأسمال ولو لم تكن سلعا إنتاجية، فمن المحتمل أن تشملسلعا استهلاكية نهائية أو سلعا غير مصنوعة (مواد خام ووقود وسلع نصف مصنعة) بالإضافة إلى الأعمال الإنشائية التي لم يتم انجازها خلال السنة، والمواد الزراعية المخزونة في المزارع. والسبب في اعتبار الإضافات إلى الموجودات – المخزون السلعي – استثمارا صافيا هو أنه إنتاج تم إنتاجه ولكنه لم يستهلك. ولو تم استهلاك جزء من المخزون السلعي في السنة التالية بالشكل الذي يؤدي إلى انخفاض مستواه عن السنة المعينة ففي

[1]زياد بوعزة، مرجع سابق، ص29

هذه الحالة سيكون استثمار المخزون السلعي سالبا، وذلك يعني أننا نستهلك من السلع أكثر من إنتاجها. وبالعكس فإذا كان المخزون موجبا فهذا يمثل إسهام النشاط الاقتصادي للاقتصاد الوطني في هذا المجال خلال العام. ويعتبر الاستثمار في المخزون السلعي من أسرع أن واع الاستثمار تأثرا، فمن أهم العوامل المؤثرة عليه مستوى الإنتاج والمبيعات، وكذلك سعر الفائدة حيث يقارن المستثمر بين الاحتفاظ بالاستثمار العيني – في شكل مخزون وبينسعر الفائدة الذي سيحصل عليه لو أودع أمواله لدى مؤسسة مالية–. إضافة إلى بعض العوامل المهمة كتكاليف التخزين ومعدل التلف وتكلفة التأمين.

والمخزون السلعي يمثل عادة نسبة من المبيعات والتي تتوقف على بعض المتغيرات الاقتصادية، فكلما كانت التكاليف التي تتطلبها طلبيه جديدة منخفضة وكلما كانت المدة الزمنية لوصول الطلبية قصيرة كلما كانت نسبة المخزون إلى المبيعات منخفضة، وكلما كان الطلب على منتجات المنشأة غير مؤكد كلما كانت هذه النسبة مرتفعة. وتتوقف هذه النسبة أيضا على مستوى المبيعات فتنخفض بانخفاضها وأخيرا هناك سعر الفائدة فالمخزون السلعي يمثل رصيدا نقديا عاطلا فهناك تكلفة فائدة تدخل في الاحتفاظ برصيد سلع في شكل مخزون وبالتالي من المتوقع أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض نسبة المخزون إلى المبيعات.[1]

الاستثمار المالي:

ارتبط مفهومه بإنشاء شركات ذات المساهمة العامة

يعرف الاستثمار المالي أنه عبارة عن حقوق تنشا عن معاملات مالية بين الأشخاص، وتتمثل في الأصولالمالية، وهي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأشخاص. وتتمثل في الأصول المالية وهي عبارة عن المستندات او وثائق تكون دليل الملكية للمستثمر كما انه تضمن وتبين حقوقه القانونية. [2]

كما يطلق عليه الاستثمار الظاهري أو الإيرادي، إذ لا ينتج عنه زيادة حقيقية إنما يتم من خلال نقل الملكية مما يعمل على تحقيق إيرادات مالية، كما انه حصيلة امتلاك المستثمر أدوات ملكية أو أدوات مديونية لتحقيق عائد في ضل مخاطر متوقعة.[1]

[1]خالد بن عبد الرحمان المشعل، **الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**, سلسلة نشر الرسائل الجامعية رقم 8, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 28-29.

[2]مهداوي هند، مرجع سابق، ص3

المطلب الثاني: الاستثمار الإحلالي والاستثمار الصافي

الاستثمار الإحلالي:

يمثل الاستثمار الإحلالي ما يتم تخصيصه لمواجهة العوامل التي تؤثر على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال، والناتجة عن الهلاك أو الاندثار أو التقادم في رأس المال الحقيقي.

وهو القدر اللازم من الاستثمار الذي يضيف إلى رصيد المجتمع من رأس المال، بل يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وخاصة إذا كان الاستثمار في الآلات والمعدات التي تتميز بارتفاع مستوى التقنية[2].

الاستثمار الصافي:

وهو يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال، ويمكن حسابه بالفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإحلالي.[3]

يعرف كذلك بأنه الفرق بين القيمة الحالية الصافية للمدخلات والقيمة الصافية للمخرجات، بعبارة أخرى هو صافي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع خلال فترة عمره الافتراضي.

الاستثمار الإجمالي:

وهو مجموع الاستثمار الإحلالي والاستثمار الصافي

الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي = الاستثمار الإجمالي

المطلب الثالث: الاستثمار حسب القطاع القائم به وحسب جنسية القائمين به

الفرع الأول: حسب القطاع القائم به

---

[1] يوسف خروبي(2012)، **تقدير العائد و المخاطرة للاستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية**_ دراسة حالة سوق مسقط الأوراق للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص17.

[2] حسين، مجيد علي حسن (2004)، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 182.

[3] احمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص 11.

أ_ الاستثمار الخاص:

يمثل الاستثمار الخاص ذلك الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، ويعد استثمار القطاع الخاص الممول الرئيسي للاقتصاد في الدول المتقدمة، بينما ما نجده في الدول النامية أن الاستثمار العام هو القوة الدافعة والمحركة للاقتصاد في حين أن الاستثمار الخاص يلعب فيها الدور الثانوي.[1]

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وينجز من طرف الافراد والمؤسسات الخاصة.[2]

ب_ الاستثمار العام:

يعرف الاستثمار العام بكونه الاستثمار الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.[3]

ويتمثل الاستثمار العام أو الحكومي في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله، إما من فائض الإرادات عن الإنفاق العادي، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية ويكون هدفه الأساسي المنفعة العامة.[4]

الفرع الثاني: حسب جنسية القائمين به

أ_ الاستثمار المحلي (الوطني):

يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر بأنه إجمالي تكويم رأس المال، ويتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليها التغيرات في مستوى المخزونات. وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران

---

[1] تومي امينة، **دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار العان في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر** باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1984_2017، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، ص399

[2] حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص40

[3] حسين عمر، مرجع سابق، ص40

[4] نبيلة عرقوب، مرجع سابق، ص 37.

مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار. كما أنه هناك أسلوبين للتفكير: يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التخزين، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال. [1]وفي تعريف آخر هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات، ويستوي في ذلك أن يكون محولا عن طريق القطاع العام أو الخاص. 32

الاستثمارات المحلية هي الاستثمارات التي تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة. بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة.

ب_ الاستثمار الأجنبي (الخارجي):

الاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.[4]

أنواع الاستثمار الأجنبي: تصنف الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وأخرى غير مباشرة

أ/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار، يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أولأجل محددأو لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات.[5]

ب/الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

---

[1]رحيم حسين ومحمد عبادي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر** دراسة قياسية للفترة 1989_2009، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، 2013، ص431

[2]جيل برتان، ترجمة علي مقلد، **الاستثمار الدولي**، ط2، بيروت، 1982، ص10

[3]مرزاق سليماني (2006)، **دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري** دراسة حالة: دراسة جدوى مشروع انجاز فندق سياحي من طراز ثلاث نجوم بالساحل الشرقي الجزائري –عنابة– قالمة–، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، ص25

[4]محمد بتورعلية، **القاموس الاقتصادي**، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ص32

[5]فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص85.

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في التنظيم،ويكون قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر و يمكننا أن نميز مابين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر من خلال السيطرة على المشروع من الخارج فهو مباشر، و إذا لم يكن هناك سيطرة فهذا يدل بأن المشروع هو استثمار أجنبي غير مباشر.[1]

وله أهمية وأهداف نذكر منها ما يلي:

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية،تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي في:

ـ يهدف الاستثمار الأجنبي إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

ـ إن الاستثمارات الأجنبية هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

ـ يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

ـ النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجي ة للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكاتبها في السوق.

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص13.

المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المطلب الأول: مفهوم إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بأنه مجموع قيم الأصول الثابتة مخصوما منها الأصول المستبعدة خلال عام، ويشمل الأصول المنتجة بشكل متكرر والأصول المفتعلة. وكذلك كافة النفقات على الأصول الثابتة التي تعمل على تحسين أداة ونوعية إنتاج الأصول وإطالة عمرها الإنتاجي. وكما يعرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه ذلك الجزء من القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة والموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد كالآلات والمنشئات، الأبنية ووسائط النقل.

وقد عرفت أدبيات الأمم المتحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائد الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة. ويكون تكوين رأس المال إجماليا إذا لم يتم طرح استهلاك الموجودات الثابتة منه، حيث يكون صافيا في هذه الحالة.

ويمكن التعبير عن الاستثمار عن طريق إجمالي تكوين رأس المال الثابت بصورته الإجمالية وعلى مستوى الاقتصاد ككل أو كل قطاع وحده، حيث أن مفهوم الاستثمار عبارة عن توظيف رأس المال في أصول ثابتة بهدف الحصول على المنافع المادية والاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر متمثلة في تطوير الطاقات الإنتاجية وخلق طاقات إنتاجية جديدة تساهم في نمو الاقتصاد الوطني. لذلك فإن إجمالي تكوين رأس المال في كل قطاع معين تعكس سياسات الدول في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. [1]

ويتطابق مفهوم إجمالي التكوين الرأسمالي في نظام الحسابات الوطنية مع مفهوم الاستثمار في السلع الرأسمالية حيث:

إجمالي التكوين الرأسمالي = إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت + التغير في المخزون

المطلب الثاني: أهمية إجمالي تكوين رأس المال الثابت

[1] سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء سليمان، **تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلة19، العدد 73، 2013، ص283.

يتم قياس إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال القيمة الإجمالية لعمليات الاستحواذ التي قام بها المنتج، والتي تكون أقل التصرف، للأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية بالإضافة إلى بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول باطن الأرض أو تحسينات رئيسية في الكمية أو الجودة أو إنتاجية الأرض) تتحقق من خلال النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية، وبالتالي يظهر شيئا حول مقدار ما يتم استثماره من قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد بدلا من استهلاكه. [1]كمايقيس إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإنفاق من قبل الحكومة العامة والشركات الخاصة والعامة على الموجودات الثابتة الجديدة بالإضافة إلى صافي المصروفات على الأصول الثابتة المستعملة سواء للإضافات أو البدائل بما في ذلك منصات الأسلحة الدفاعية التي لها استخدام مستمر متوقع أكثر من عام واحد[2].

ويعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة ويشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل الوطني حيث يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار، إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية تتمحور في مكافئة نتيجة لتضحية المدخرون لعدم استغلالهم للاستهلاكالحاضر ،وقد أشار NARKS، 1962 إلى تكوين رأس المال كونه عزوف عن استخدام النشاط الإنتاجي الحالي في الاستهلاكات الآنية بل توجه جزءا منه لتكوين السلع الرأسمالية كالمعدات والتجهيزات وغيرها والتي بدورها تعكل على زيادة كفاءة البلد الإنتاجي، وبمعنى أخر توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الرأسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الإنتاج الاستهلاكي، وقد وجه انتقادات إلى مؤشر تكوين رأس المال الثابت كونه يهتم بالجوانب المادية فقط دون التطرق في مضمونه إلى الجوانب البشرية التي هي بتماس مباشر مع الجانب المادي ولا يمكن الفصل بين الجانبين كونها تتصل زمنيا في ضل التطورات الحالية التي شملت الاتجاهات التناسقية بين المكونات الاقتصادية. ويعتمد NARKSE طريقتان في تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت ألا وهي طريقة الإنتاج أو التدفق السلعي وطريقة الإنفاق[3].

وتتمثل إحدى ميزات تكوين رأس المال الثابت في أنه يتم تشغيله خارج دائرة إعادة إنتاج الاقتصاد.

---

[1]En.wikipedia.org/wiki/Gross_fixed_capital_formation

[2] Source : Australian System of National Accounts(cat.no.5204.0), 2009-01

[3]زكي متي عقراوي2015، رير فتاح محمد، **أثر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي**، مجلة جامعة زاخو، العراق، المجلد 3، العدد 1، ص214_215.

المشكلة الأولى التي يجب طرحها فيما يتعلق برأسمال ثابت هي المدة، أو عدد الفترات، التي يمكن تشغيلها.[1]

ربما يتم القياس الكمي لتشكيل رأس المال من وجهة نظر مختلفة جوهريا ومن وجهة نظر واحدة، فإن تكوين رأس المال يسهم في الثروة المتراكمة للأمة وفي زيادة الأساس المادي الذي يرتكز عليه التقدم الاقتصادي. تكوين رأس المال الصافي هو المفهوم الأنسب لمثل هذا العلاج. من وجهة نظر أخرى، يتم التعامل مع تكوين رأس المال الثابت على أنه عملية تظهر خصوصيات كبيرة في دورة الأعمال.

إن التدفق الإجمالي للسلع التي تمثل إلى حد كبير طبيعة الاستثمار، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكوين رأس المال الإجمالي، قد لوحظ أن التقلبات الدورية تختلف اختلافا مذهلا عن تلك الموجودة في تدفق السلع القابلة للاستهلاك الكامل خلال فترات قصيرة. الاستدلال الطبيعي هو أنه في قياس ك لّ من جزأين من ناتج الدولة، قد يتم إلقاء بعض الضوء على عوامل ذات أهمية في تحديد دورة العمل. في دراسة مسترشدة بمثل هذه الرؤية، مفهوم تكوين رأس المال الإجمالي أكثر فائدة من تكوين رأس المال الصافي، وبالتأكيد في المراحل الأولى من التحليل.

وهذا صحيح بشكل خاص عندما تتبع دراسة من هذا القبيل دراسة للتدفق الموازي للمال والائتمان: هناك سيولة كبيرة بين الصناديق المخصصة لتغطية استهلاك السلع الرأسمالية النهائية الموجودة بالفعل على سبيل المثالاحتياطيات الاستهلاك والأموال لتمويل السلع الرأسمالية الإضافية.[2]

المطلب الثالث: نظرة عامة حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت

وتتمثل في خمس نماذج:

5-1- نموذج المعجل المعمم :

يفترض النموذج أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج، وأن التكلفة المصاحبة لتعديل رأس المال الفعلي ليصل إلى رأس المال الأمثل كبيرة، وأن إحلال رأس مال جديد محل رأس المال المتمالك يعتمد على المستوى الأولي والسابق للناتج. وفي ضوء ذلك تم اشتقاق النموذج كالآتي.[3]

[1]Marx, Sraffa and Okishio (2017), **Linear Theory of Fixed Capital and China's Economy**

[2]Simon Kuznets (1934), **Gross Capital Formation : 1919-1933**, National Bureau of Economic Research

[3]عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد67، 2007، ص8

$$I_t=\beta_0+\sum_{i=0}^{n}\beta_i X_{t-1}+\delta k_{t-1}+e_t$$

: إجمالي الإنفاق الاستثماري الحقيقي المخطط للفترة الحالية.

β : صافي الاستثمار الحقيقي الذي يتحدد وتغيرات لم يتضمنها النموذج.

X_{t-1}: الناتج خلال الفترة السابقة أو مؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي.

δk_{t-1}: الاستثمار الجديد الذي حل محل الاستثمار المتهالك.

5-5- نموذج التدفقات النقدية :

هو نفس النموذج السابق بإضافة متغير يمثل التغير على التدفقات النقدية الحقيقية لفترة إبطاء واحدة. ومن المفهوم أن التدفقات النقدية الحقيقية ما هي إلا التدفقات النقدية الاسمية مقسومة على رقم قياسي مناسب لمستوى الأسعار. أما التدفقات النقدية الاسمية فمي عبارة عن مجموع قيمة الإهلاك، الأرباح بعد استقطاب الضرائب والتغير في المخزون الناجم فقط عن تغير الأسعار.

5-3- نموذج النيوكلاسيك :

رأى بعض الاقتصاديين أن كلا من النموذجين المذكورين سابقا غير كافيين، حيث لم يتضمنا سعر المنتج النمائي وأسعار مدخلات الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار أن المنشأة التي ترغب في تعظيم أرباحها يجب أن تهتم بأسعار مدخلات الإنتاج النهائي ومنتجها النهائي.

$$I_t=\beta_0+\sum_{i=0}^{n}\beta_i \alpha(PX|C)_{t-1}+\delta k_{t-1}+e_t$$

p : سعر المنتج النمائي.

C : تكلفة رأس المال= سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل+ معدل الإهلاك – معدل التضخم.

α : حصة رأس المال في الناتج.

4- نموذج النيوكلاسيك المعدل :

النموذج الكلاسيكي الموضح أعلاه يعي ضمنيا أن نسبة رأس المال إلى القوى العاملة سوف تتغير بشكل مستمر كلما تغيرت نسبة سعر المنتج النهائي إلى تكلفة رأس المال، مما يعي أن هذه النسبة سوف تتغير قبل وبعد تشغيل

رأس المال (تركي المعدات الرأسمالية). ورأى الاقتصاديون ضرورة تعديل هذا النموذج بحيث يتضمن نسبة ثابتة أيضا بين سعر المنتج النهائي وتكلفة رأس المال.[1]

5-4- نموذج تقييم الأوراق المالية :

يقوم هذا النموذج على فرضية أساسية تتمثل في أن مالكي المنشأة يهتمون بإدارة أصولها المستثمرة في الأدوات المالية (أدوات حقوق الملكية، السندات، رأس المال التشغيلي..الخ) بهدف تعظيم قيمة مساهمتهم في حقوق الملكية. وعليو فإن مالكي المنشأة يقومون بإصدار أدوات حقوق ملكية جديدة واستخدام حصيلة الاكتتاب لشراء سلع رأسمالية إضافية في حالة ما إذا كانت القيمة السوقية لأدوات حقوق الملكية للمنشأة تتعدى تكلفة إحلال السلع الرأسمالي، وبالتالي فإن القيمة السوقية للمنشأة ترتفع. وعلى ذلك فإن المتغير الأساسي في دالة الطلب على الاستثمار يتمثل في النسبة السوقية لأدواتها المالية إلى تكلفة إحلال السلع الرأسمالية.[2]

[1] عادل عبد العظيم، مرجع سابق، ص8_9

[2] عادل عبد العظيم، مرجع سابق، ص9

خلاصة الفصل:

تطرقنا في البداية إلى عرض مختلف المفاهيم الأساسية لاستثمار، وذلك بإعطاء التعاريف المختلفة لهذه الظاهرة من مختلف الجهات، إضافة إلى مفهومه في الإسلام، بعدها تطرقنا الى أدوات الاستثمار، وذكرنا مختلف الأدوات التي منها صناديق الاستثمار والعملات الأجنبية وكذا العقار والأوراق المالية والمعادن النفيسة. بعدها مررنا إلى ما أجمع عليه الاقتصاديون حول محددات الاستثمار من رأس المال والادخار والضريبة وسعر الفائدة ومحددات أخرى. تطرقنا أيضا الى أهمية الاستثمار، وتوصلنا إلى أن للاستثمار دور كبير في تحريك جمود النشاط الاقتصادي، وهذا راجع إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ثم قمنا بذكر أنواع الاستثمار حسب عدة معايير من استثمار حقيقي واستثمار مالي إلى استثمار إحلالي واستثمار صافي وكذا الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.

ومن خلال هذا الفصل تمكنا أيضا من معرفة المفاهيم المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وذكر أهميته الكبيرة، ثم تطرقنا الى نظرة عامة حول النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت التي هي عبارة عن نموذج المعجل المعمم ونموذج التدفقات النقدية ونموذج النيوكلاسيك وأخيرا نموذج تقييم الأوراق المالية.

الفصل الثاني: تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الفصل الثاني: تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المبحث الأول: تطور مؤشر البطالة ومؤشر التضخم في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر البطالة

المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر التضخم

المبحث الثاني: تطور مؤشر الاستثمار ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر الاستثمار

المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث: تطور مؤشر الصادرات وسعر الصرف في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر سعر الصرف

المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر الصادرات

تمهيد:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول الواعدة اقتصادياً في منطقة شمال أفريقيا، حيث تمتلك موارد طبيعية هائلة تشمل النفط والغاز الطبيعي، والتي تمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الخارجية للبلاد. على الرغم من ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات متنوعة نابعة من هيكله الاقتصادي وتباين الأسعار العالمية للموارد الطبيعية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وذلك من خلال استكشاف التطورات التي شهدها الاقتصاد على مر السنوات الأخيرة. سيتم التركيز في هذا البحث على عدة متغيرات رئيسية تشمل الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الوطني)، معدلات البطالة، التضخم، وحركة الصادرات وتطورات الاستثمار وكذا سعر الصرف.

تأتي أهمية هذا البحث من ضرورة فهم الأداء الاقتصادي للجزائر وتحليل العوامل التي تؤثر عليه، وذلك لتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل فعّال نحو تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي للمواطنين.

المبحث الأول: تطور مؤشر البطالة ومؤشر التضخم في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر البطالة

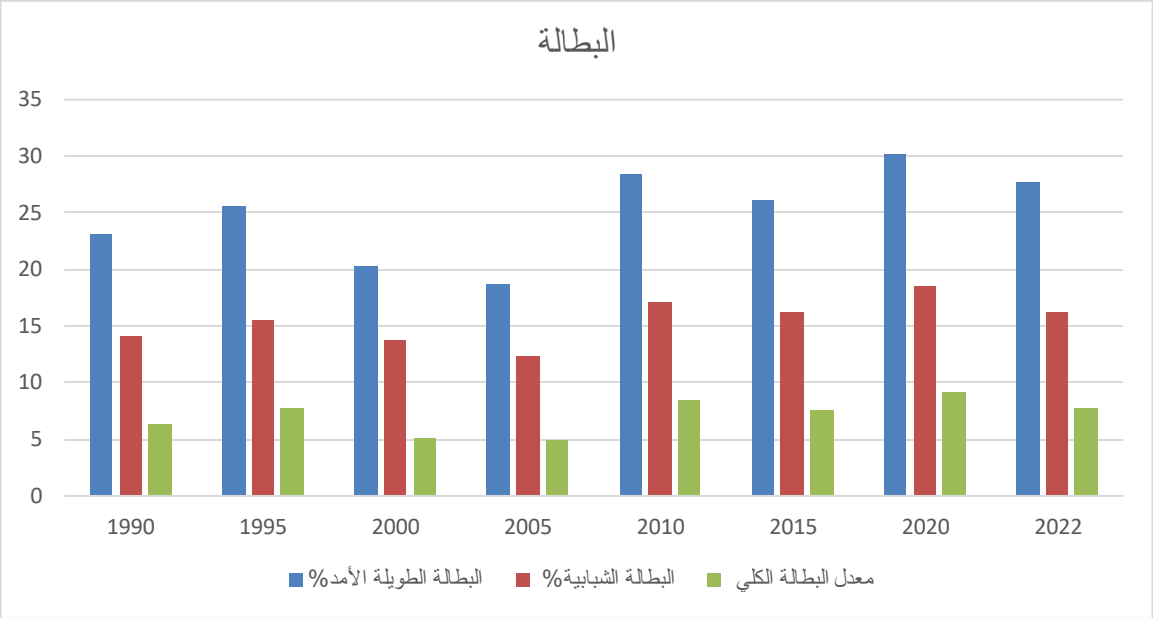
تعتبر البطالة هي حالة عدم التوظيف التي تصيب أفراد القوى العاملة الذين يبحثون عن فرص عمل ولكن لا يجدونها. تُعَد البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات، حيث تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد وعلى الاقتصاد بشكل عام. يمكن أن يكون البطالة ناتجة عن عدة عوامل، بما في ذلك تباطؤ النمو الاقتصادي، الأزمات الاقتصادية، التغيرات الهيكلية في الصناعات، وتطورات التكنولوجيا.[52]

تترتب على البطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تؤدي إلى تقليل الدخل الشخصي والزيادة في معدلات الفقر، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وزيادة تكاليف الرعاية الاجتماعية. كما تؤثر البطالة على الرفاهية النفسية للأفراد وتؤدي إلى زيادة مستويات الضغط النفسي والقلق.

يعتبر التقليل من معدلات البطالة أولوية للعديد من الحكومات والمنظمات الدولية، وتتخذ السياسات العملية والبرامج التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي لمكافحة هذه الظاهرة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

[52]- عبد اللطيف, ف. (2021). البطالة والتشغيل... المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية, 14(1), 53-73.

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



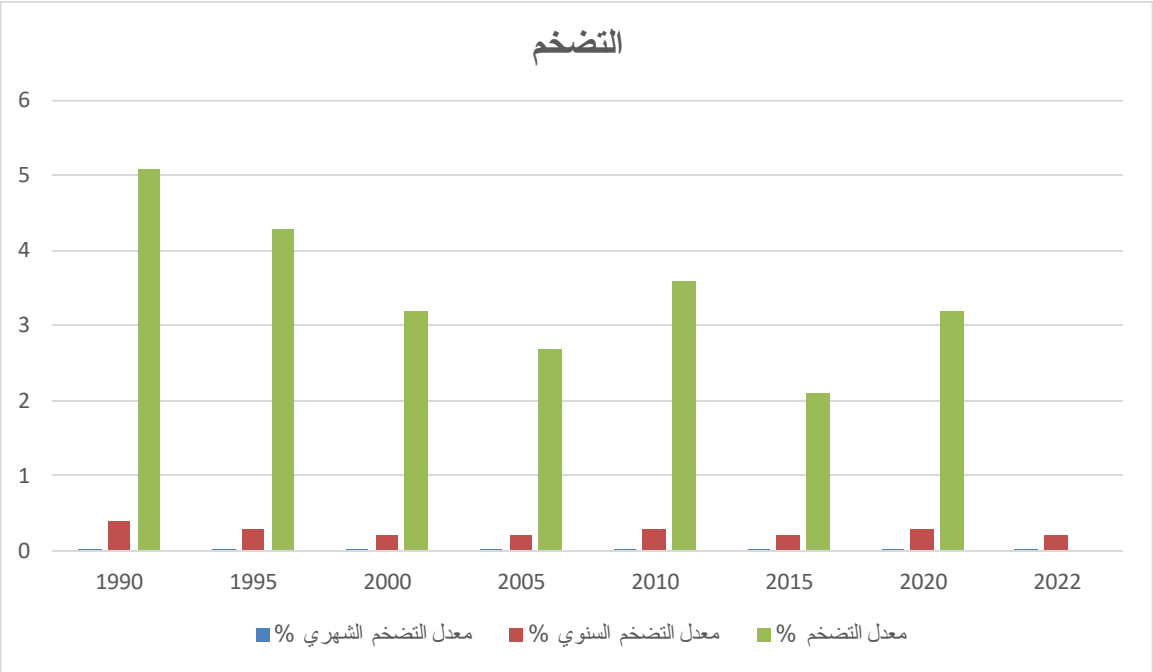
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات البطالة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1990-2022)، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع التسعينات والحرب الأهلية سنة 1991 حيث يعتبر معدل البطالة طويلة الأمد مؤشرا خطيرا على تفاقم ظاهرة البطالة ووصلت إلى معدلات مرتفعة بسبب صعوبة الحصول على الأشخاص العاطلين عن العمل لفترة طويلة، وفقدانهم لبعض مهاراتهم وخبراتهم خلال فترة البطالة.

المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر التضخم

يعتبر التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع مستمر في الأسعار

الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

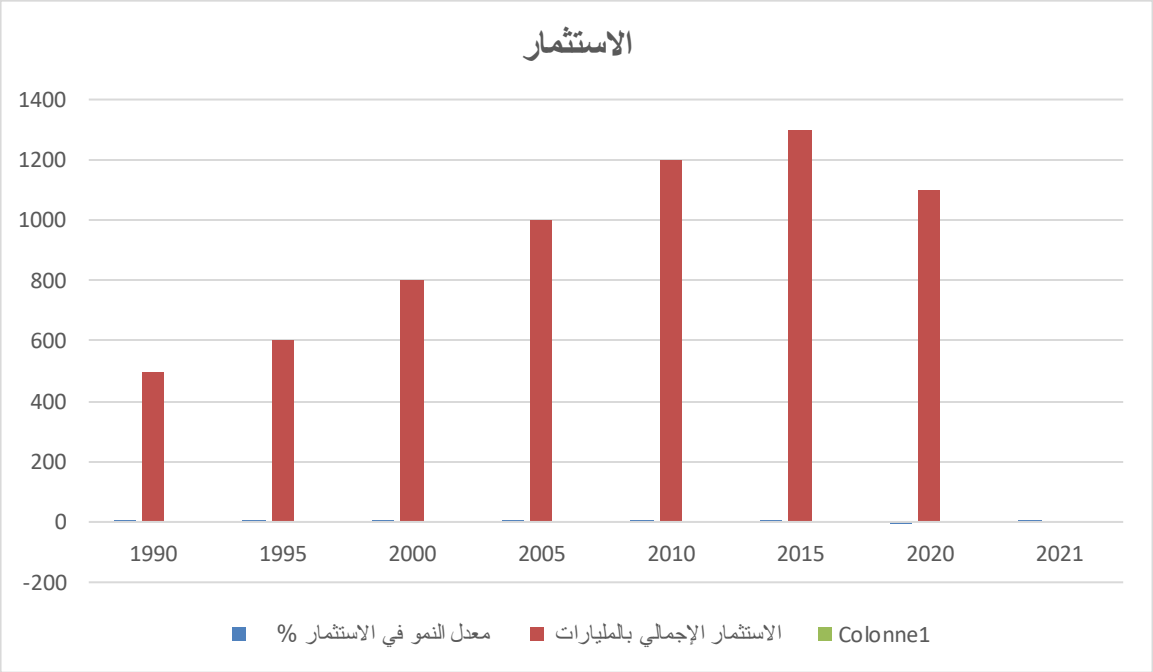
نلاحظ من خلال الشكل أن الجزائر شهدت تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة لعوامل اقتصادية ونقدية ومالية مختلفة لتستقر في معدلها الطبيعي خلال الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تحسين النمو الاقتصادي وتحقيق فائض مالي.

المبحث الثاني: تطور مؤشر الاستثمار ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشر الاستثمار

يعتبر الاستثمار هو عملية إخضاع الأموال أو الموارد الأخرى للعمل بها في أصول أو مشاريع محددة، بهدف تحقيق عائد مستقبلي يزيد قيمة هذه الأصول أو المشاريع. يهدف الاستثمار إلى تحقيق مكاسب مالية على المدى الطويل، سواء من خلال الحصول على عوائد مالية مستمرة مثل الأرباح أو الفوائد، أو عن طريق زيادة قيمة رأس المال المستثمر عند بيع الأصول بعد فترة من الزمن. تتضمن أنواع الاستثمار المختلفة شراء الأسهم، والعقارات، وصناديق الاستثمار، وسندات الخزانة، وغيرها، وتتفاوت درجة المخاطرة والعائد المتوقع لكل نوع من هذه الاستثمارات. يعتبر الاستثمار جزءًا أساسيًا من إدارة الثروات والتخطيط المالي الشخصي والتجاري.[53]

الشكل رقم (03): تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

ر

المطلب الثاني: تحليل تطورات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

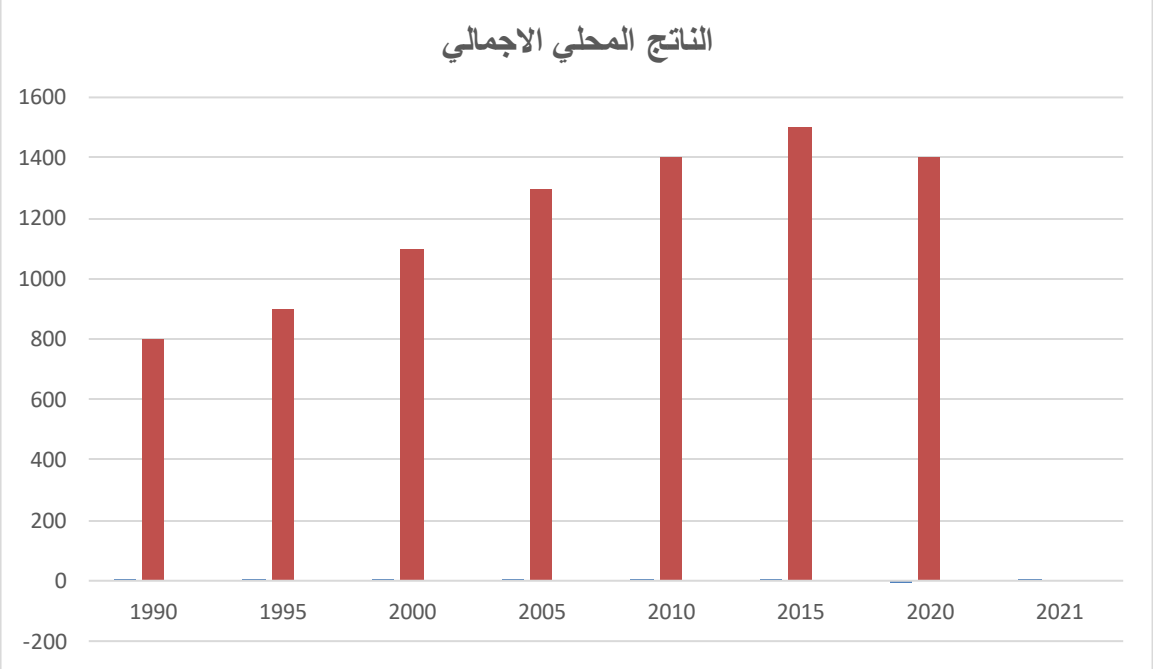
[53]- بدر، يحيى إكرام. (2014). **مفهوم "الاستثمار"** في المادة 25 من معاهدة واشنطن 1965.

يعتبرالناتج المحلي الإجمالي أنه مقياس لقيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت هذه السلع والخدمات تنتج للاستهلاك المحلي أو للتصدير. يشمل الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج من القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

بشكل أكثر تحديدًا، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت هذه السلع والخدمات تستهلك داخلياً أو تصدر للخارج.[54]

يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي لقياس حجم ونشاط الاقتصاد الكلي لدولة معينة، ويُعتبر مؤشرًا مهمًا لتقدير الرخاء الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية في تلك الدولة.

الشكل رقم (04): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

[54] (Atwez, M. (2022-). دراسة العلاقة السببية بين الإنتاج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي في سورية. TishreenUniversity Journal-Economic and Legal Sciences Series, 44(6), 235-253.

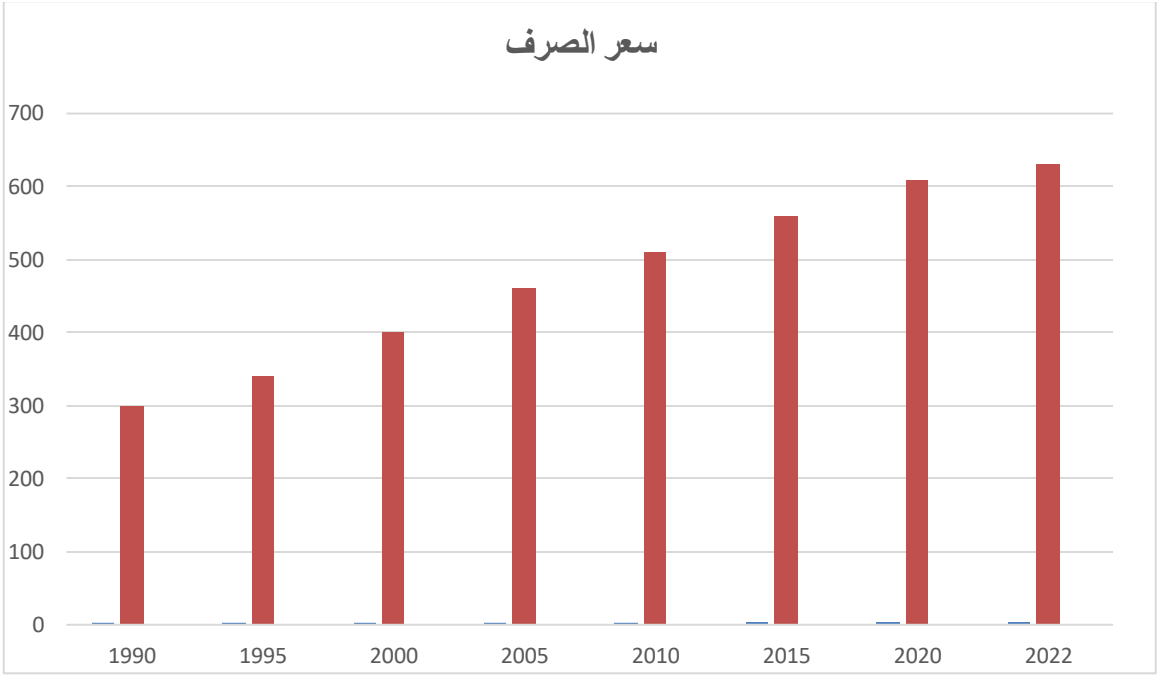
شهد الناتج المحلي الإجمالي فالجزائر خلال الفترة (1990-2022) ارتفاع تدريجي ليبلغ ذروته خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية المتبعة وأيضا ارتفاع أسعار النفط. والاستقرار السياسي الذي ساد البلاد.

المبحث الثالث: تطور مؤشر الصادرات ومؤشر سعر الصرف في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطورات سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أنه السعر الذي يمكن به تبادل عملة بلد ما بعملة بلد آخر. يُعد هذا المعدل مهمًا جدًا في الاقتصاد العالمي لأنه يحدد كمية العملات الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة من العملة المحلية. سعر الصرف يتأثر بعوامل متعددة مثل الاستقرار الاقتصادي، التضخم، السياسات النقدية للبنوك المركزية، والتغيرات في الأسواق العالمية. هذا المعدل يمكن أن يكون ثابتًا أو مرنًا، حيث يتم تحديده من قبل الحكومة في النظام الثابت، بينما في النظام المرن يتحدد بناءً على قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

الشكل رقم (05): تطور سعر الصرف ال حقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

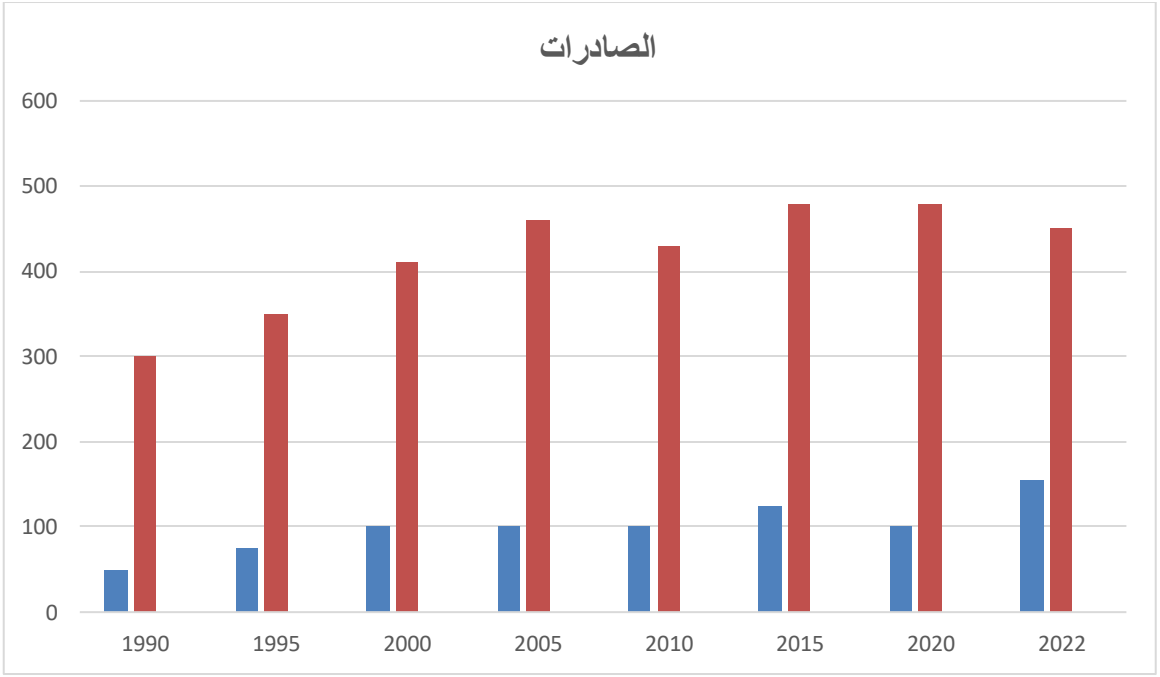
شهدت الجزائر تقلبات في سعر الصرف حيث انخفض إلى أدنى مستوى له عام 2020 عند 140 دينارا للدولار الأمريكي ويعود ذلك إلى جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي وعدم تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط.

المطلب الثاني: تحليل تطورات الصادرات

تعرف الصادرات بأنها السلع أو الخدمات التي يتم إنتاجها داخل دولة ما وبيعها إلى دولة أخرى. هذه العملية تعد جزءًا أساسيًا من التجارة الدولية، حيث تمكن الدول من توسيع أسواقها والوصول إلى المستهلكين والشركات في مناطق أخرى من العالم. الصادرات يمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من المنتجات مثل السلع المصنعة، المواد الغذائية، السلع الزراعية، والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الخدمات مثل الاستشارات، البرمجيات، والسياحة.

تعزيز الصادرات يعد إستراتيجية رئيسية للنمو الاقتصادي لأنه يساهم في زيادة الإنتاج والتوظيف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحسين الأداء الاقتصادي العام للبلاد.

الشكل رقم (06): تطور مؤشر الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



تميزت الجزائر خلال الفترة (1990-2022) لمؤشر الصادرات تميزت بانخفاض خلال الفترة (1990-2000) بسبب الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية العالمية وضعف تنويع الصادرات لتشهد بعدها مرحلة تعافي وانتعاش ملحوظ في الصادرات لاتباع سياسة تنويع الصادرات من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات

خلاصة الفصل:

ختامًا، يُظهر تحليل أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر العديد من التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد الجزائري. بالرغم من تواجه البلاد بعض التحديات مثل التضخم والبطالة، إلا أن لديها أيضًا إمكانات كبيرة للنمو والتطور، خاصة في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة.

من المهم أن تتخذ الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية فعالة تعزز الاستثمار وتعزز التنمية المستدامة، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعليم والتدريب المهني للشباب لزيادة فرص العمل وتعزيز المهارات اللازمة لسوق العمل المتغير.

من خلال العمل على تحسين هذه الجوانب واستغلال الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلاد، يمكن للجزائر تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج var

المطلب الأول:إستقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الثاني:اختبار التكامل المشترك

المبحث الثاني:قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت باستخدام شعاع الانحدار الذاتي var

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك

المطلب الثالث: تقدير النموذج var

المطلب الرابع: صلاحية النموذج

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتحليل العلاقة بينهما في الدراسة التجريبية وتوصلنا إلى أن للاستثمار دور كبير في تحريك جمود النشاط الاقتصادي، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى تحليل واقع وتطور الاستثمار في الجزائر وكذا بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

في هذا الفصل سنحاول معرفة دور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، نبين في المبحث الأول نماذج السلاسل الزمنية خلال الفترة 1990-2022، حيث قمنا بعرض النموذج النظري للدراسة ومتغيراته كما تطرقنا لدراسة الخصائص الإحصائية له.

أما المبحث الثاني سنحاول دراسة التكامل المشترك بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، من ثم تقدير النموذج وتحليل لنتائج المتوصل إليها.

.

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج var

سنحاول في هذا المبحث دراسة أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث يتم في البداية تحديد نموذج الدراسة بناءا على الدراسات السابقة، ثم التعريف بمتغيرات الدراسة، ثم اختبار الاستقرارية، وبعدها تقدير النتائج وتحليلها من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.

المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة[55]:

النموذج TrendstationaryTS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية Deterministic، وتأخذ الشكل:

$$Yt=f\ (t)+\varepsilon t$$

حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و εt تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى ويكتب من الشكل:

$$Yt=a0+a1t+\varepsilon t$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه E(Yt) مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم â0,â1 بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار â0 +â1t من Yt، أي:

$$Yt - â0 +â1\ t$$

النموذج stationaryDifferency S: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرزعدماستقرارية عشوائية (Stochastic)، وتأخذ الشكل:

$$Yt=Yt-1+\beta+\varepsilon t$$

[55]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي** محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2011، ص 206.

ويكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\nabla Yt=\beta+\varepsilon t$$

حيث β ثابتحقيقي

d: درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي (d=1)

وتكتب من الشكل:

$$\nabla yt = \beta + \varepsilon t$$

1. اختبار ديكي-فولر(1979) Dickey-fuller (DF) test:

تعمل اختبارات ديكي-فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (stochastic). لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1) والذي يكتب على الشكل :[56]

$$yt = yt-1 + \varepsilon t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي 1، وإذا كان هو الأمر، في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار fuller-Dickeyباستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\nabla yt = (\emptyset - 1)\, yt-1 + \varepsilon t \cdots\cdots (1)$$

$$\nabla yt = (\emptyset - 1)\, yt-1 + c + \varepsilon t \cdots\cdots (2)$$

$$\nabla yt = (\emptyset - 1)\, yt-1 + c + bt + \varepsilon t \cdots\cdots (3)$$

2. اختبار ديكي فولر المطور:

[56]- شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ص: 207، 208، 209.

يعتبر هذا الاختبار الأكثر تطورا من اختبار ديكي فولر البسيط، لأنه يأخذ بالاعتبار عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز هذا الاختبار على الفرضية H1: |Ø| <1، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى[57]:

$$\nabla yt = \lambda yt-1 - \sum Øj\nabla yt-j+1 + \varepsilon t \cdots\cdots (4)$$

$$\nabla yt = \lambda yt-1 - \sum Øj\nabla yt-j+1 + c + \varepsilon t \cdots\cdots (5)$$

$$\nabla yt = \lambda yt-1 - \sum Øj\nabla yt-j+1 + c + bt + \varepsilon t \cdots\cdots (6)$$

- نستطيع أن نحدد القيمة P حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية $\nabla yt-j+1$ حيث: ، $\nabla yt-1$ =yt-1-yt-2، $\nabla yt-1$ =yt-1- yt-3، الخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

3.اختبار فيليبس وبيرون (1988) Phillips and perron test:

يعتبر هذا الاختبار الغير معلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد (1988) Phillips and perrontestنفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ويجرى هذا الاختبار في أربع مراحل[58]:

1- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرافقة لها.

2- تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل

$$\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل الباقي المقدر.

[57]- شيخي محمد، نفس المرجع، ص: 210.

[58]- شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

3- تقدير المعامل المصحح s_t^2، المسمى بالتباين الطويل الأجل، والمستخرج من هيكلة التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

من أجدل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات L المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

4- حساب إحصائية فيليب بيرون (pp):

$$t^*_{\widehat{\emptyset_1}} = \sqrt{k}.\frac{\left(\widehat{\emptyset_1} - 1\right)}{\widehat{\sigma_{\widehat{\emptyset 1}}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset_1}}}{\sqrt{k}}$$

$K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$: (والذي يساوي الواحد في الحالة التقاربية- إذا كان e_tيمثل تشويش أبيض) ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon[59].

4- اختبار KPSS (KPSS Test,1992):

اقترح Kwiatkowsk ; Phillips ; Schmid ; shin(1992)استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة. ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1. فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^{i} \hat{\varepsilon}_i$
2. نقدر التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون.

[59]- دحماني محمد ادريوش، **الاقتصاد القياسي**، سلسلة محاضرات، جامعةجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص ص: 119-120

3. نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة: $LM=\frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} s_1^2}{T^2}$

- ✓ نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Phillips, Schmidt. And Shin (1992).
- ✓ نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة[60].

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك

ظهرت تقنية تحليل التكامل المتزامن في عقد الثمانيات من القرن الماضي على يد Granger(1983)و Engel et Granger(1987)، إذ تهدف إلى تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن.

وتوجد عدة اختبارات لاختبار وجود التكامل المشترك من عدمه والتي أهمها:

1- التكامل المشترك بطريقةEngel et Grange

تستلزم هذه الطريقة المرور بمرحلتين:

الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية: $Yt= \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + \varepsilon_t$ بحيث نستخدم مستوى المتغيرات (المتغيرات الخامة) في الإنحدار للحصول على بواقي الانحدار المقدرة $\hat{e}_t$.

الثانية: إن إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرين قيد الدراسة يكون انطلاقا من استقرارية بواقي التقدير (المتحصل عليها من الخطوة الأولى) في المستوى، أما إذا كانت غير ذلك فإنه لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل وبذلك لا يمكن الوصول إل نموذج صحيح الخطأ.

ويقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن ويتم تعديل أو

[60]- محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النوع بنموذج تصحيح الخطأ إذ يمكننا نموذج(ECM) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. ويتم تقدير نموذج (ECM) باتباع الخطوات التالية:

الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة MCO

الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى النموذج الديناميكي بطريقة MCO:

$$\mu_t \nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1}$$

ويجب أن يكون المعامل معنويا سالب، وإذا لم يكن كذلك يجب رفض نمذجة ECM.

ويقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل إلا أنه من النادر أن تتحقق، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ إذ يمكننا نموذج (ECM) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل.

كما تهدف تقنية تحليل التكامل المشترك إلى تحديد العلاقة الحقيقة بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المشترك[61].

[61]–رضا بوشنافة، فتيحة قشرو، **نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السادس، 2016، ص ص: 62-63.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

يتم من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة عند نفس الدرجة، ويتم ذلك عن طريق إجراء اختبارين وهما اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية القصوى[62]:

أ-اختبار الأثر:

يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q شعاع للتكامل المشترك مقابل النموذج العام الغير مقيد r=q ويتم حساب إحصائية هذا الاختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=1}^{N}\log(1-\lambda_i)$$

T: حجم العينة.

R: عدد أشعة التكامل المشترك.

λ: أصغر قيم للأشعة الذاتية p-r

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك r≤ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن r= (حيث r= 0، 1، 2)

ب- اختبار القيمة الذاتية القصوى Max λ :

الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية[63]:

$$\lambda_{\max} = -n\mathrm{Log}(1-\lambda_{r+1}) \qquad r = 0,1,2\ldots$$

[62]- عبد الغني دادان، راضية قشرو، **دراسة محددات تكامل الأسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد،2015، ص ص: 53-54.

[63]- كنعان عبد اللطيف، عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، **دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد، 33، 2012،ص ص:155-156.

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود rمن متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانيةLR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

2- التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود:

وتتميز هذه الطريقة بما يلي[64]:

- إمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو متكاملة من نفس الدرجة.

- أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة العينة (عدد المشاهدات) صغير، كما في حالة الدراسة الحالية.

- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

وأن اختبار التكامل المشترك طبقا لاختبار الحدود يكون من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UnrestrectedError correction Model (UECM))، المقترح من طرف كل من Pesaran M.Hو Shin Yو Smith R.Jسنة2001، والذي يعد منهجا أخر لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة ب BoundsTastingAppproachويمكن وصف ذلك باختبار الحدود.

ترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم الصياغة كالتالي:

$$\Delta Y_T = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{0i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{1i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{2i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{ki} \Delta X_{kt-i} + \lambda_0 Y_{t-1} + \lambda_1 X_{1t-1} + \lambda_2 X_{2t-1} + \cdots + \lambda_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

[64]-رضا بوشنافة، فتيحة قشرو، مرجع سبق ذكره، ص: 63-65.

K: تمثل عدد المتغيرات المفسرة للتابع Y_t، λ_0: معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ.

أما ($\alpha_{0i}, \alpha_{1i}, \alpha_{2i}, \ldots\ldots, \alpha_{ki}$)فهي معاملات المتغيرات المفسرة للنموذج

كما يمكن تحديد طول فترات الإبطاء (التأخيرات) الموزعة (n) باستخدام معياري (AIC) و (SC) وذلك بأخذ طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين.

وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير ما، هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئ لفترة واحدة (مضروبا في إشارة سالبة) على معامل المتغير المبطئ لفترة واحدة، وعليه يمكننا اشتقاق معلمات المدى الطويل، وفق الطريقة التالية:

$$\left(-\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), \ldots, -\left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0}\right)\right)$$

وبالتالي يمكن صياغة نموذج طويل الأجل كالتالي:

$$\widehat{Y_t} = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \cdots + a_k X_{kt}$$

مع العلم: $a_0=-(\alpha_{00}/\lambda_0)$, $a_1=(\lambda_1/\lambda_0)$, ……., $ak=(\lambda_k/\lambda_0)$

كما يمكن اختبار فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطئة($Y_{t-1}, X_{1t-1}, X_{2t-1}, \ldots, X_{kt-1}$)، في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، أي اختبار الفرضية ($H_0: \lambda_0=\lambda_1=\ldots=\lambda_k=0$)، مقابل فرضية العدم والدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي اختبار الفرضية: ($H_0: \lambda_0\neq\lambda_1\neq\ldots\neq\lambda_k\neq0$)، حيث يتم مقارنة قيمة إحصائية (F) المقدرة مع القيمة الجدولية التي اقترحها كل من Person M.H و Shin Y وSmith R.J وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (1) I ، وقيمة تمثل الحد الأدنى في حالة كون المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) I.

فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة (باستعمال Wald Test) قيمة الحد الأعلى فانه فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقوع القيمة

(F)بين الحدين في هذه الحالة لايمكن اتخاذ القرار بل لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سنتطرق في هذا المبحث إلى اختبار لدور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري، حيث يتم في البداية التعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم نموذج الدراسة، ثم اختبار استقرارية السلاسل، وبعدها تقدير النموذج واستخلاص النتائج وتحليلها من الناحية القياسية والاقتصادية والإحصائية.

المطلب الأول: تحديد النموذج والدراسة الإحصائية للمتغيرات

1.1 مجتمع وفترة الدراسة ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على عينة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وفيما يخص مصادر البيانات فقد تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI) بالنسبة لمتغيرات: سعر الصرف ومعدل التضخم.

2.1 توصيف نموذج الدراسة:

الجدول رقم(01): التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	المصدر
لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت	LK	WDI
لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي	LGDP	WDI
لوغاريتم التضخم	LINF	WDI
لوغاريتم الصادرات	LEX	WDI
لوغاريتم البطالة	LCHOM	WDI

الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

Variable	Mean	midian	max	min
K	4.36 E^{+10}	3.61 E^{+10}	7.69 E^{+10}	1.94 E^{+10}
GDP	1.36 E^{+13}	1.37 E^{+13}	1.94 E^{+13}	8.49 E^{+12}
INF	8.58	4.78	31.66	0.33
CHOM	17.77	13.79	31.84	9.82
EX	5.81 E^{+12}	5.68E^{+12}	7.51 E^{+12}	4.58 E^{+12}

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- ✓ بلغت قيمة متوسط اجمالي تكوين رأس المال الثابت 4.36 E^{+10} و قيمة وسيطه 3.61 E^{+10} و كانت اعلى قيمة له هي 7.69 E^{+10}سنة 2018 اما ادنى قيمة له فكانت 1.94 E^{+10} سنة 1997.
- ✓ بلغت قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي 1.36E^{+13} و قيمة وسيطه 1.37E^{+13} و كانت اعلى قيمة له هي 1.94E^{+13} سنة 2022 اما ادنى قيمة له فكانت 8.49E^{+12} سنة 1994
- ✓ بلغت قيمة متوسط البطالة 17.77 و قيمة وسيطه 13.79 و كانت أعلى قيمة له 31.84سنة 1995 اما ادنى قيمة له فكانت 9.82 سنة 2013
- ✓ بلغت قيمة متوسط الصادرات 5.81E^{+12} وقيمة وسيطه 5.68E^{+12} وكانت أعلى قيمة له 7.51E^{+12} سنة 2005 اما أدنى قيمة له فكانت 4.58E^{+12} سنة2020

✓ بلغت قيمة متوسط التضخم 8.58 وقيمة وسيطه 4.78 وكانت اعلى قيمة له 31.66 سنة 1992 اما ادنى قيمة له فكانت 0.33 سنة 2000.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك

قبل القيام بتقدير النموذج، لابد من التأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر، لهذا يجب القيام باختبارات الجذر الوحدوي.

1.اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

نستخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر المطور ADF.

الجدول رقم(03): نتائج اختبارات جذر الوحدة(PP) و (ADF)

المتغيرات		المستوىlevel			الفرق الأول			القرار
		ثابت قط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت بدون اتجاه عام	ثابت قط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت بدون اتجاه عام	
LK	t-cal	0.5070	-3.3608	3..1329	-3.4069	-4.0862	-1.6268	I(1)
	p-value	0.9843	0.07487	0.9992	0.0187	0.0159	0.0968	
LGDP	t-cal	-0.2985	-1.2649	5.9331	-4.1599	-4.1282	-1.2720	I(1)
	p-value	0.9144	0.8786	1.000	0.0029	0.0144	0.1827	
LINF	t-cal	-2.5984	-2.5338	-1.3710	-7.7457	-7.8415	-7.8607	I(1)
	p-value	0..1037	-0.3110	0.1548	0.0000	0.0000	0.0000	
LEX	t-cal	-0.5884	-1.6099	-0.9930	-4..5189	-4.4458	-4.4883	I(1)
	p-value	0..8596	0.7666	0.2807	0.0011	0.0068	0.0001	
LCHOM	t-cal	-1.4247	-1.0654	0.2908	-4.8349	-5.2933	-4.9017	I(1)
	p-value	0.5579	0.9194	0.7639-	0.0005	0.0068	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: أن كل السلاسلتحتوي على جذر الوحدة، وعليه نقبل فرضية العدم أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى I(0)، لأن قيمة الاحتمال لاختبار ADF أكبر من مستوى المعنوية عند 5%.

وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ أن السلسلتين أصبحت مستقرة، كما توضح قيمة الاحتمال لاختبار ADF، حيث نجد أنها أقل من مستوى المعنوية عند 5%.

ومنه نستنتج أن درجة تكامل هذه السلاسل هي I(1).

ومن خلال النتائج المحصل عليها سابقا يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (VECM).

2. اختبار درجة الإبطاء المثلى للنموذج:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد عدد الإبطاءات الممكنة، ويتم تحديد درجة التأخير المثلى عند التقدير بالاعتماد على عدة معايير مثل:

Akaik (AIC), Schwarz (SIC), Hannan-Quinn (HQ).

ولقد تم في دراستنا الإعتماد على معياري ,Akaik (AIC)، Schwarz (SIC) وكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): نتائج درجة الإبطاء الزمني للنموذج محل الدراسة باستخدام معيار AICو SIC

درجة التأخير	AIC	SIC
P=0	-10.389	-9.001
P=1	-10.903	-9.006*
P=2	-11.250*	-8.844

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أفضل نموذج حسب معيار (AIC) كانت عند درجة التأخير الأولى، ومنه درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR هي (2).

من اجل تحديد المواصفة الملائمة للنموذج VECM تم الاعتماد على المعايير AIC و CHOIX ، حيث نلاحظ ان اقل قيمة لهذين المعيارين تمت ملاحظتها عن المواصفة الرابعة لما تكون رتبة المصفوفة π تساوي 2 . ($Rang\pi = 2$)

3- اختبار التكامل المشترك (Johanson test):

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وغرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(05): نتائج اختبار التكامل المشترك(Johanson)

Hypotheesized	Eigenvalue	Trace	certical value 0.05	Prob
none	0.654818	88.7566	69.81889	0.0008
Most1	0.572711	55.78144	47.85613	0.0076
Most2	0.4487131	29.42233	29.79707	0.0552
Most3	0.208918	8.722583	15.49471	0.3917
Most 4	0.045932	1.457625	3.841465	0.2273

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12

من خلال الجدول أعلاه نرفض فرضية العدم لكل من الفرضيات عند مستوى معنوية 5%، استنادا لاختبار الأثر، لأن احصائية جوهانسون للاحتبار أكبر من القيم الحرجة لهم، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيراتأي أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

اختبار السببية لجرانجر:

نستخدم اختبار السببية لمعرفة الاتجاه السببي بين المتغيرات الاقتصادية، مثلا إن كان التغير في القيم الحالية والسابقة للمتغير التابع (Y) وتسبب التغير في المتغير المستقل (X)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): نتائج اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/24 Time: 10:36
Sample: 1990 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLINF does not Granger Cause DLK	31	0.01148	0.9155
DLK does not Granger Cause DLINF		0.16435	0.6883
DLGDP does not Granger Cause DLK	31	0.20041	0.6578
DLK does not Granger Cause DLGDP		3.57144	0.0692
DLEX does not Granger Cause DLK	31	0.00241	0.9612
DLK does not Granger Cause DLEX		1.1E-05	0.9973
DLCHOM does not Granger Cause DLK	31	2.43563	0.1298
DLK does not Granger Cause DLCHOM		3.07306	0.0905
DLGDP does not Granger Cause DLINF	31	0.77959	0.3848
DLINF does not Granger Cause DLGDP		0.77814	0.3852
DLEX does not Granger Cause DLINF	31	2.16646	0.1522
DLINF does not Granger Cause DLEX		0.04337	0.8365
DLCHOM does not Granger Cause DLINF	31	0.45934	0.5035
DLINF does not Granger Cause DLCHOM		0.24734	0.6228
DLEX does not Granger Cause DLGDP	31	0.17120	0.6822
DLGDP does not Granger Cause DLEX		0.38784	0.5385
DLCHOM does not Granger Cause DLGDP	31	1.13737	0.2953
DLGDP does not Granger Cause DLCHOM		10.4665	0.0031
DLCHOM does not Granger Cause DLEX	31	0.60626	0.4427
DLEX does not Granger Cause DLCHOM		1.99933	0.1684

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد علاقة سببية ذات اتجاهين في معظم المتغيرات، كما لا توجد علاقة سببية باتجاه تغير التراكم الرأسمالي الثابت، مما يعني أن معظم المتغيرات المستخدمة في الدراسة بفروقاتها غير

معنوية. في حين لاحظنا وجود سببية ذات اتجاه واحد من تغير رأس المال الثابت إلى تغير معدل البطالة، وهذا من خلال قيمة الاحتمال المقابل لفيشر المقدر ب 0.0031 أقل من مستوى المعنوية %.

الجدول رقم(07): تقدير معامل تصحيح الخطأ ECM:

P-VALUE	cointEq1
0.10173	0.035884

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ غير سالب وغير معنوي وبالتالي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل.

المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR:

الجدول رقم (08): تقدير نموذج VAR:

بعدما تم التأكد من عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، يمكن تقدير نموذج VAR.

	DLK	DLINF	DLGDP	DLEX	DLCHOM
DLK(-1)	0.347898	2.576390	0.201056	0.215104	0.030711
	(0.25351)	(3.64822)	(0.09659)	(0.27376)	(0.45854)
	[1.37232]	[0.70620]	[2.08159]	[0.78574]	[0.06698]
DLINF(-1)	-0.002801	-0.343305	0.000496	-0.002593	-0.018496
	(0.01360)	(0.19571)	(0.00518)	(0.01469)	(0.02460)
	[-0.20600]	[-1.75418]	[0.09578]	[-0.17655]	[-0.75193]
DLGDP(-1)	-0.504057	-5.361726	-0.233850	-0.728328	-2.846210
	(0.79448)	(11.4331)	(0.30269)	(0.85793)	(1.43701)
	[-0.63445]	[-0.46897]	[-0.77256]	[-0.84894]	[-1.98065]
DLEX(-1)	0.058728	-1.951544	0.142551	0.326323	0.184152
	(0.27898)	(4.01470)	(0.10629)	(0.30126)	(0.50460)
	[0.21051]	[-0.48610]	[1.34115]	[1.08320]	[0.36494]
DLCHOM(-1)	-0.152116	0.776910	-0.020817	0.085437	0.008073
	(0.09967)	(1.43435)	(0.03797)	(0.10763)	(0.18028)
	[-1.52617]	[0.54165]	[-0.54819]	[0.79379]	[0.04478]
C	0.036021	0.021845	0.024336	0.014504	0.050162

	(0.01729) [2.08377]	(0.24876) [0.08781]	(0.00659) [3.69504]	(0.01867) [0.77700]	(0.03127) [1.60435]
R-squared	0.208818	0.203490	0.278882	0.063031	0.311974
Adj. R-squared	0.050582	0.044188	0.134658	-0.124363	0.174368
Sum sq. resids	0.080837	16.74070	0.011734	0.094265	0.264463
S.E. equation	0.056864	0.818308	0.021665	0.061405	0.102852
F-statistic	1.319661	1.277385	1.933676	0.336354	2.267164
Log likelihood	48.22727	-34.43686	78.14103	45.84526	29.85552
Akaike AIC	-2.724340	2.608829	-4.654260	-2.570662	-1.539066
Schwarz SC	-2.446794	2.886375	-4.376714	-2.293116	-1.261520
Meandependent	0.038521	-0.033143	0.026288	0.003389	-0.018665
S.D. dependent	0.058359	0.837010	0.023290	0.057910	0.113193

النموذج المقدر لـ VAR:

$$DLK=0.34DLK(-1) - 0.002DLINF(-1) - 0.50DLGDP(-1) + 0.058DLEX(-1) -0.15DLCHOM(-1) + 0.036$$

$$n = 33 \qquad F=1.3196 \qquad R^2= 0.2088$$

يشير النموذج المقدر أعلاه الى معادلة اجمالي تكوين راس المال الثابت بدلالة قيمته السابقة بسنة و القيم السابقة لاجمالي الناتج المحلي و التضخم و الصادرات و البطالة. و يمكننا التوصل إلى ما يلي:

التفسير الاحصائي:

معامل التحديد بلغ 0.2088 مما يعني 20.88 % من التغيرات من اجمالي تكوين راس المال الثابت المفسرة بقيمته السابقة و القيم السابقة المدرجة في النموذج، اما النسبة الباقية فترجع الى عوامل أخرى.

التفسير الاقتصادي:

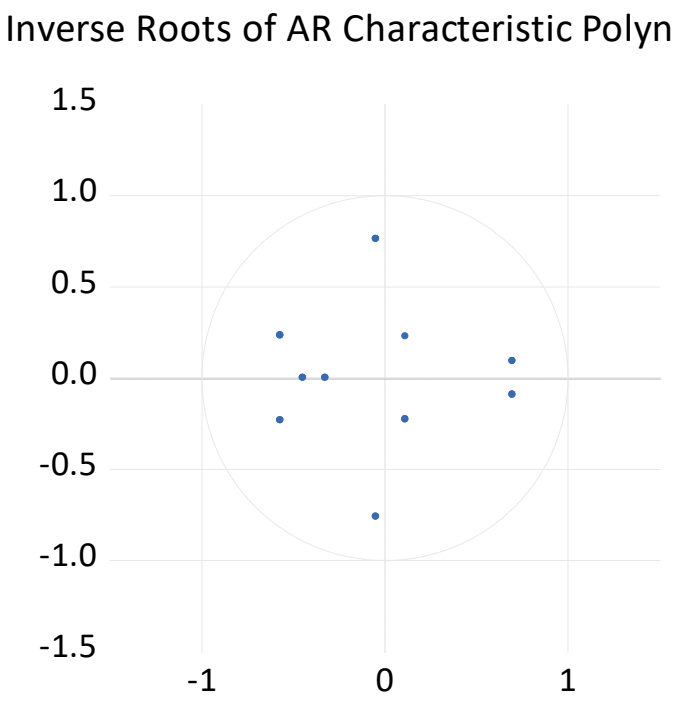
نلاحظ من خلال معادلة اجمالي تكوين راس المال الثابت على انه تربطه علاقة طردية مع قيمته السابقة بسنة، و نلاحظ كذلك انه تربطه علاقة عكسية مع كل من التضخم، البطالة، إجمالي الناتج المحلي المؤخرة بسنة، و علاقة طردية مع مؤشر الصادرات السابقة بسنة.

المطلب الرابع:إختبار صلاحية النموذج:

هناك عدة اختبارات لتقييم النموذج قياسيا سنكتفي بأربعة إختبارات هي:

1.الاستقرارية:

الشكل رقم(07): اختبار جذر الوحدة



من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن جميع حدود جذر الوحدة تقع داخل دائرة الحدود وبالتالي البواقي مستقرة.

2. **إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test):**

الجدول رقم(09): نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء

lags	LRE*STAT	DF	Prob	Rao F-STAT	DF	Prob
1	25.19	25	0.4515	1.0138	(25.60.9)	0.4650

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال النتائج في الجدول أعلاه أن الاختمال المقابل للقيمة الاحصائية المحسوبة 1.0138 في درجة التأخير 1 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن النموذج يخلو من من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

3. **اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين):**

الجدول رقم(10): نتائج اختبار عدم التجانس

Chi-sq	Df	Prob
307.26	300	0.3739

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الاحصائية المحسوبة (307.26) أكبر من 0.05% عند مستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test):

الجدول رقم(11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

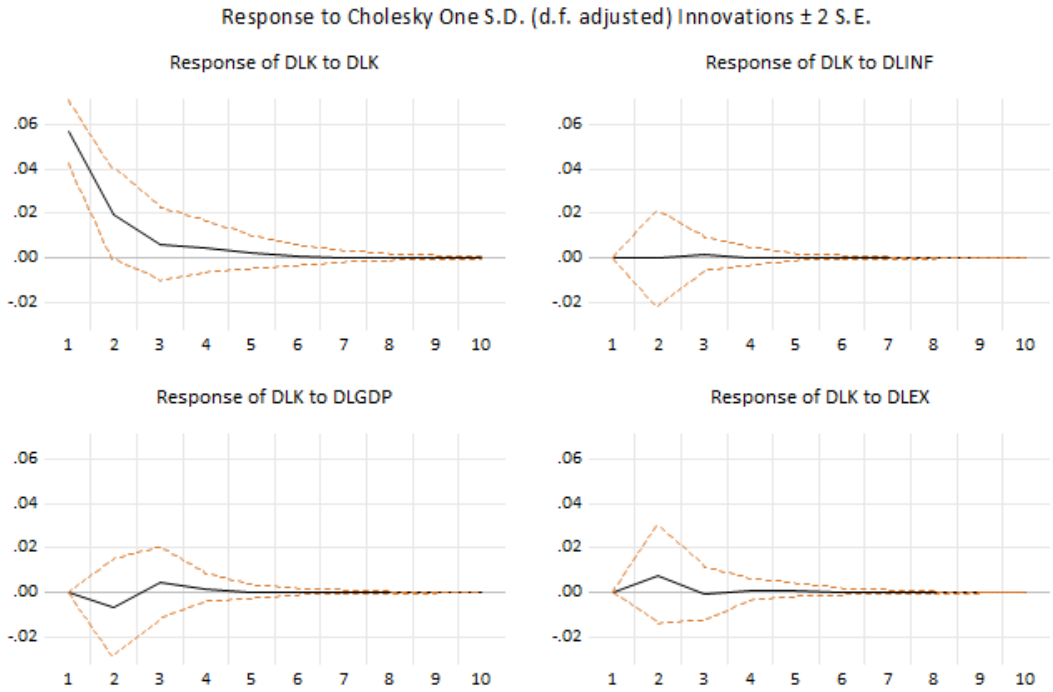
Component	Jarque-bera	Df	Prob
Joint	6.1530	10	0.8022

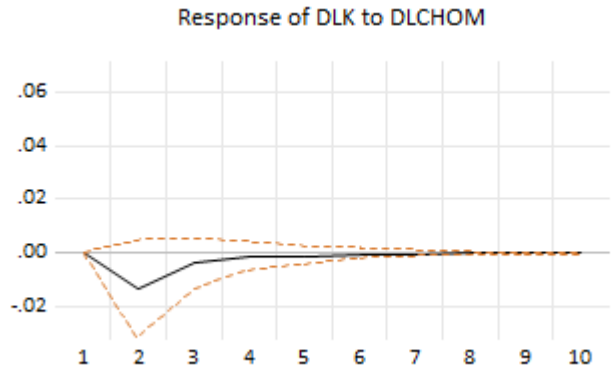
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة احتمالية جارك-بيرا أكبر من 0.05، وبذلك نقبل فرضية العدم أي أن البواقي موزعة طبيعيا. وبالتالي فإن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

5-تحليل دوال الاستجابة:

الشكل رقم(08): تحليل دوال الاستجابة





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تفسير الصدمات الهيكلية

1- أثر صدمة في التضخم: نرى بأن الصدمة الهيكلية الواحدة في معدلات التضخم V_t^{INF}ليس لها استجابة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت على امتداد فترة الاستجابة. تشير كثير من الدراسات التطبيقية إلى أن الاتجاهات التضخمية المرتفعة والمتقلبة تميل دائما إلى زيادة مستوى عدم اليقين وبالتالي يؤثر سلبا على الاستثمار.

2-أثر صدمة في الصادرات: نلاحظ أن أي صدمة في حجم الصادرات V_t^{EXP} المقدرة ب 1% هناك استجابة طردية متزايدة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى غاية السنة الثالثة.

3-أثر صدمة في البطالة: من جهة أخرى، ستولد صدمة هيكلية سلبية واحدة في البطالةV_t^{CHOM} يؤدي إلى أثر ضعيف على إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ما بين السنة الأولى إلى السنة الرابعة.

4-أثر صدمة في الناتج المحلي:نلاحظ أي صدمة في الناتج المحلي V_t^{GDP} ستولد صدمة هيكلية سلبية واحدة تؤدي إلى أثر سلبي على إجمالي تكوين رأس المال الثابت على طول الفترة.

6- تحليل التباين:

إن تجزئة التباين تقيس النسبة من تباين خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ، أي أنها تقيس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما. و نتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغير الإنفاق العام لعشرة سنوات مستقبلية ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of DLK:

Period	S.E.	DLK	DLINF	DLGDP	DLEX	DLCHOM
1	0.056864	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.062577	92.73706	0.000324	1.026256	1.622753	4.613608
3	0.063169	91.98583	0.058318	1.502398	1.599893	4.853561
4	0.063425	91.86361	0.066623	1.591328	1.628700	4.849742
5	0.063483	91.83268	0.068513	1.590185	1.648573	4.860052
6	0.063490	91.82869	0.068729	1.590595	1.649570	4.862413
7	0.063492	91.82785	0.068799	1.590917	1.649731	4.862704
8	0.063492	91.82768	0.068812	1.590955	1.649798	4.862759
9	0.063492	91.82764	0.068814	1.590960	1.649811	4.862774
10	0.063492	91.82763	0.068815	1.590961	1.649813	4.862777

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول أعلاه النتائج مكونات التباين لإجمالي تكوين رأس المال الثابت أن المكون الوحيد في المدى القصير لإجمالي تكوين رأس المال الثابت هو نفسه حيث يمثل نسبة 100%، بينما تنخفض هذه النسبة في المدى الطويل ليصل إلى 91.82% في السنة العاشرة، حيث يصبح التضخم يمثل 0.06% من أجمالي تكوين رأس المال الثابت وذلك في المدى الطويل، ولكنه يبقى ضعيفا في المدى القصير حيث كان 0% ، بينما إجمالي الناتج المحلي فهي حوالي 1% في المدى الطويل بعد أن كان يساوي 0 % في المدى القصير، بالنسبة للبطالة حدوث صدمة في السنة الثانية قدرت ب 4% لتصل إلى 4.86% عند السنة العاشرة بعد أن كانت معدومة في المدى القصير، بالنسبة للصادرات سجلت صدمة بعد السنة الأولى قدرت ب 1.62% بعد السنة الثانية بعد أن كانت تساوي 0% عند السنة الأولى لتسجل ارتفاع طفيف جدا في المدى الطويل قدر ب 1.64% عند السنة العاشرة.

خلاصة:

هدف هذا الفصل إلى قياس أثر المتغيرات الكلية على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي var حيث بعد تحديد متغيرات الدراسة والتي تمثلت في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في إجمالي الناتج المحلي، التضخم، بالإضافة الصادرات والبطالة، وبعد بناء النموذج تم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للتأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، وقد تم ذلك عن طريق اختبار ديكي فولر حيث تبين أن جميع المتغيرات مستقرة عند الدرجة الأولى، وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام جوهانسون تبين أنه لا توجد علاقة الأجل بين متغيرات الدراسة وبعد تقدير النموذج يتضح أن هناك علاقة طردية بين الصادرات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وعلاقة عكسية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وكل من البطالة والتضخم.

الخاتمة

خاتمة:

بحثت هذه الدراسة عبر مختلف فصولها في إشكالية دور المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحتى يتم الإحاطة بجميع جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وتوصلنا إلى النتائج التالية:

تناولت الدراسة موضوع الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمدخل للتنويع الاقتصادي، حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت,باستعمال منهجية var، وقد جاءت أهمية هذه الدراسة مع ازدياد المخاطر والآثار المترتبة على عدم التنويع الاقتصادي في الجزائر مثل ارتفاع تذبذب النمو الاقتصادي وارتفاع تقلبات الصادرات والإيرادات المالية .ومن خلال النتائج التي تم تحصيلها من الاختبارات القياسية والإحصائية وموازاة مع النظرية الاقتصادية يمكن التوصل إلى النقاط التالية:

من خلال الفصل الأول للدراسة الذي كان تحت عنوان " **الأسس ومفاهيم أساسية للاستثمار وإجمالي تكوين رأس المال الثابت**" أهم ما يمكن استنتاجه هو تعدد تعاريف الاستثمار، ويعرف **P.Conso** الاستثمار آخذا بعين الاعتبار الجوانب التالية:

الجانب الاقتصادي: الاستثمار هو تكوين لرأس المال الثابت وإحداث تراكم في المؤسسة وزيادة أصولها وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها على مدى فترات مختلفة.

الجانب المالي: الاستثمار هو توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أ رباح في فترات زمنية لاحقة.

الجانب المحاسبي: يمثل الاستثمار توظيفا دائما للأموال وإنفاق رأس مالي، بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها العائد في الأجل الطويل، ويكون موزعا على فترات زمنية متعددة.

وأما عن مفهوم الاستثمار في الإسلامهو: عبارة عن جهد واع ورشيد يبذل في الموارد المالية والقرارات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها، أو تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره

فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

ومنبين النتائج دائما من الفصل الأول، وعلى المستوى الكلي للاقتصاد فإن تعثر الخطة الاستثمارية عند

مرحلة التنفيذ ربما يعود إلى انعدام التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على إيرادات النفط مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي يحصل على نسبة متدنية من الدخل الوطني والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار والذي حتما سيقود إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد.

بالانتقال إلى الفصل الثاني تحت عنوان " **الإطار التحليلي للاستثمار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية** "،فأهم الاستنتاجات أن الاستثمار في الجزائر لم يعرف تطورات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وعرف التضخم مستويات مرتفعة قبل سنة 1996، ليعود إلى التذبذب في معدلاته الطبيعية خلال السنوات الأخيرة، أما بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي فعرف ارتفاعا طول فترة الدراسة ماعدا سنتي 2020 و 2021 بسبب الوضع الوبائي الذي شهده العالم وتضرر الاقتصاد العالمي، صادرات هي الأخرى لم تشهد تلك المستويات المرتفعة بسبب انخفاض المستوى العام للعملة.

في الفصل الثالث الذي خصص للدراسة القياسية للموضوع، وقبل البدء بالدراسة القياسية قمنا بعرض لتطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بالموازاة مع المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تفسيره وبالنظر إلى خريطة تكوين رأس المال الثابت في الجزائر وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو السنوية المتقاربة، فإن أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة النظرية هو تصدر قطاع خدمات الإدارة العمومية المشهد من حيث قيمة تكوين رأس المال الثابت في هذا القطاع.

بالوصول إلى الدراسة القياسية واستنادا إلى تقدير نموذج var فإن حدوث صدمة ايجابية واحدة في إجمالي الناتج المحلي ستولد نوعا من الارتفاع في حجمإجمالي تكوين رأس المال الثابت وبنسبة ضئيلة جدا مقدرة إلى

من خلال نموذج varحدوث أي صدمة في حجم الصادرات يكون لها أثر sgfd متزايد فيحجمإجمالي تكوين رأس المال الثابت على طول فترة الاستجابة،

يتبين لنا من النتائج المتحصل عليها باستعمال منهجيةvar أن العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والمتغيرات الكلية الاقتصادية جاءت عكسية في كل من التضخم والناتج المحلي والبطالة في المدى القصير، وعلاقة إيجابية للصادرات

وعن معدل التضخم، فإننا نسجل فشل هذا المتغير في تأثيره على الاستثمار في الجزائر على امتداد فترةالاستجابة، محققا استجابة عكسية متزايدة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى غاية نهاية الفترات، نتيجةالسياسات المالية والنقدية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية التي من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية.

وهذا لا ينفي وجود تضخم من النوع المكبوت والذي يسميه البعض التضخم المقيد وهو نوع من التضخم المتستر، وفي ضله لا ترتفع الأسعار المحلية نظرا لوجود الدعم الحكومي وهذا ما يحدث في الجزائر.

ويمثل إجمالي النتاج المحلي (GDP) القيمة الحقيقية للدخل المحلي، الذي يوزع بين الإنفاق الاستهلاكي وما تبقى منه يذهب نحو الادخار، وبالتالي أي زيادة في المدخرات المحلية نتيجة لزيادة الدخل الوطني ستدفع المنظمين إلى زيادة الجزء المخصص للاستثمار، ولذا فإن (GDP) يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار من جهة أخرى يتميز (GDP) بعلاقته المتبادلة مع حجم الاستثمارات الرأسمالية (مجمل تكوين رأس المال الثابت)،ويتأثر (GDP) بحجم الاستثمارات، فكلما ازدادت هذه الاستثمارات ازداد (GDP)، وفي الوقت نفسه إن (GDP) يؤثر في حجم الاستثمارات لأن هذا الأخير جزء من الناتج المحلي الإجمالي، سواء حسب بالحسابات الوطنية بطريقة المدخلات والمخرجات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشير الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية إلى وجود تأثير متبادل بين GFCF(و (GDP)، و هناك خصوصية لتأثير الاستثمارات في (GDP) وهي أن هذا التأثير لا يظهر في العام نفسه، وإنما قد يمتد عدة سنوات بحسب سرعة إدخال المشاريع الجديدة بالاقتصاد.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا والتي وضعناها في بداية بحثنا كإجابة مؤقتة للإجابة عن الإشكالية الموضوعة، عليه يمكننا الإجابة عن الإشكالية المطروحة كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أنه هناك استجابة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للتغير في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية،فقد تم التحقق من الفرضية وقبولها حيث بينت نتائج الدراسة القياسية على أنه هناك استجابة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمختلف صدمات المتغيرات الاقتصادية الكلية ما عدا التضخم.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة موجبة ذات معنوية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فقد أكدت نتائج الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، حيث تم العثور على علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومؤشرات التضخم البطالة و الناتج المحلي.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أن الصادرات والناتج المحلي وكذا التضخم من أهم المتغيرات الكلية التي تؤثر على إجمالي نمو تكوين رأس المال الثابت، فقد تم اكدت الدراسة صحة الفرضية حيث تم العثور علاقة معنوية بين هاته المتغيرات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة, نقدم الاقتراحات التالية:

- تنويع القاعدة الاقتصادية ن بما يسهم في توسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الجزائري الوطني.
- الإسراع بتنفيذ الاستثمارات من خلال بحث معوقات تنفيذها وتذليل العقبات التي تحول ذلك بهدف تقليل فترات التباطؤ الزمني وبما يرفع من كفاءة تلك الاستثمارات.
- زيادة العوامل التي تؤثر إيجابا في الاستثمار مثل الطرق وأساليب إنتاج جديدة وتقديم حوافز للمستثمرين وتخفيض الحوافز التي تؤثر سلبا على الاستثمار مثل الضرائب وتقلبات سعر الصرف والتضخم.
- تأكيد الاستثمار الذي ينمي الثروة ويخلق التراكم الرأسمالي وليس على ذلك الاستثمار الذي ينجم عنه خلق فرص العمل واستمرارية الحياة والحد من الاستثمارات غير المنتجة والتي لا تتصف بصفة الديمومة والاستمرارية.

- تشجيع الإنفاق الرأسمالي وتحديد أولوياته: تقليص الإنفاق الرأسمالي, على حساب الإنفاق الجاري, من شأنه التأثير سلبا على التنافسية والتنويع الاقتصادي، بالخصوص إذا شمل التخفيض مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة.
- على مستوى السياسة النقدية، والسياسة المالية، وبهدف المساهمة في خلق بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار الرأسمالي والتنويع الاقتصادي، لابد من نهج سياسة سليمة تهدف توفير التمويل اللازم للاستثمار الرأسمالي، والتحكم في نسبة التضخم وإصلاح منظومة الدعم لأسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية لأن ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى إضعاف تنافسية الاقتصاد المحلي مما ينعكس سلبا على الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **1_ باللغة العربية:**

1. _أحمد محمد محمود نصار, الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية, المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية, البحرين.

2. أميرة عبد اللطيف مشهور)1991(, الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي, مكتبة مدبولي, القاهرة.
3. حسين, مجيد علي حسن2004, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان ,الأردن ,الطبعة الأولى.

4. حسين علي خريوش وآخرون)1999(, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان, الأردن.
5.
6. محمد الشريف المان)2010(, محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية, الطبعة الثانية, ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية.
7. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار(بين النظرية و التطبيق)، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009.
8. جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.
9. محمد بتور علية، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

المقالات:

1. بدر، يحيى إكرام. (2014). مفهوم" الاستثمار" في المادة 25 من معاهدة واشنطن 1965
2. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
3. حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد.

4. خالد بن عبد الرحمان المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية رقم 08، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
5. جواد كاظم عبد نصيف البكري. (2011). أزمتي التضخم في المانيا بعد الحربين العالميتين.
6. دحماني محمد ادريوش، الاقتصاد القياسي، سلسلة محاضرات، جامعةجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.
7. رضا بوشنافة، فتيحة قشرو، نمذجة قياسية لمحددات الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السادس، 2016.
8. عبد الغني دادان، راضية قشرو، دراسة محددات تكامل الأسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد،2015.
9. سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء سليمان، تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، المجلة 19، العدد73، 2013.
10. عبداللطيف.ف (2012)، البطالة و التشغيل، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، 14.
11. عبدالسلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
12. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الغربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
13. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، 2007.
14. رحيم حسين ومحمد عبادي)2013(, أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1989_2009), مجلة دراسات, العلوم الإدارية, الجزائر, المجلد 40, العدد 2.
15. زكي متي عقراوي(2015)، ريبر فتاح محمد، أثر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي، مجلة جامعة زاخو، العراق، المجلد 03، العدد01.
16. واثق عباس عبد الرحمان محمد(2017)، التعامل الأجنبي(الاستثمار نموذجا) الشروط_ الضوابط_ الأهداف، مجلة الشهاب، العدد 09، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي.

17. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن،2011

18. كنعان عبد اللطيف، عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد، 33، 2012.

الأطروحات:

1. برحومة عبد الحميد(2007)، محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
2. بلال لوعيل (2014)، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. تومي أمينة، دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار العان في البنية التحتية و الاستثمار الخاص في الجزائر، باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1984_2017، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
4. زياد بوعزة، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إجمالي تكوين رأس المال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و إحصاء تطبيقي، جامعة المدية.
5. صغيري سيد علي(2008)، دراسة تحليلية و قياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل حالة الجزائر(1970_2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
6. عباس يحي المندلاوي، إمكانيات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980_2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق.
7. عبد القادر بابا(2004)، سياسات الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ضل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. مرزاق سليماني(2006)، دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة: دراسة جدوى مشروع انجاز فندق سياحي من طراز ثلاث نجوم بالساحل الشرقي الجزائري_ عنابة_ قالمة، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.
9. مهداوي هند(2008)، الاستثمار في البورصة رؤية من منظور إسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

10. نادية مسعودي(2012)، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة(1970_2009)، باستعمال معطيات PANEL، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

11. نبيلة عرقوب(2012)، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية و قياسية(1970_2008)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

12. يوسف خروبي(2012)، تقدير العائد و الخاطرة للاستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية_ دراسة حالة السوق مسقط الأوراق المالية خلال الفترة(2006_2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Hdwardshapiro(1974), Macroeconomic analysis(Harcour Brace Javanowich).
2. En.wikipedia.org/wiki/Gross fixed capital formation.
3. Source: Australian system of National Accounts(cat.no.5204.0), 2009_01.
4. Max_Sraffa and Okishio(2017),Liner theory of fixed capital and china's Economy.
5. Simon Kuznet(1934), Gross Capital formation: 1919_1933, National Bureau of Economic Research.

الملاحق

الدراسة الإحصائية

	LK	INF	GDP	EX	CHOM
Mean	4.36E+10	8.580815	1.36E+13	5.81E+12	17.77148
Median	3.61E+10	4.784447	1.37E+13	5.68E+12	13.79000
Maximum	7.69E+10	31.66966	1.94E+13	7.51E+12	31.84000
Minimum	1.94E+10	0.339163	8.49E+12	4.58E+12	9.820000

اختبار الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LK01	LGDP	LINF	LCHOM	LEX
With Constant	t-Statistic	0.5070	-0.2985	-2.5984	-0.5884	-1.4247
	Prob.	***0.9843***	***0.9144***	***0.1037***	***0.8596***	***0.5579***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3608	-1.2649	-2.5338	-1.6099	-1.0654
	Prob.	***0.0748***	***0.8786***	***0.3110***	***0.7666***	***0.9194***
		*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.1329	5.9331	-1.3710	-0.9930	0.2908
	Prob.	***0.9992***	***1.0000***	***0.1548***	***0.2807***	***0.7639***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LK01)	d(LGDP)	d(LINF)	d(LCHOM)	d(LEX)
With Constant	t-Statistic	-3.4069	-4.1599	-7.7457	-4.5189	-4.8349
	Prob.	***0.0187***	***0.0029***	***0.0000***	***0.0011***	***0.0005***
		**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0862	-4.1282	-7.8415	-4.4458	-5.2933
	Prob.	***0.0159***	***0.0144***	***0.0000***	***0.0068***	***0.0008***
		**	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6268	-1.2720	-7.8607	-4.4883	-4.9017
	Prob.	***0.0968***	***0.1827***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		*	n0	***	***	***

درجة التأخير

Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)

0	-10.05870	-10.05870	-10.38900	-10.38900	-10.25044
1	-10.44428	-10.58315	-10.80752	-10.90313	-10.80264
2	-10.59319	-10.75545	-11.01265	-11.25024*	-11.19370
3	-10.50129	-10.83235	-11.03523	-11.20987	-11.15666
4	-10.01055	-10.58196	-10.62442	-10.78216	-10.75019
5	-9.382244	-10.02628	-10.02628	-10.21674	-10.21674

اختبار التكامل المشترك (Johanson)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.832623	136.2190	88.80380	0.0000
At most 1 *	0.795390	82.59384	63.87610	0.0006
At most 2	0.348697	34.99438	42.91525	0.2453
At most 3	0.317561	22.13096	25.87211	0.1363
At most 4	0.299258	10.66849	12.51798	0.0999

تقدير معامل تصحيح الخطأ

Error Correction:	D(LK01)	D(LINF)	D(LGDP)	D(LEX)	D(LCHOM)
CointEq1	0.035884	0.702955	-0.082318	-0.268352	-0.508401
	(0.10173)	(1.82047)	(0.04271)	(0.11844)	(0.18630)
	[0.35273]	[0.38614]	[-1.92741]	[-2.26565]	[-2.72900]

تقدير نموذج var

	DLK	DLINF	DLGDP	DLEX	DLCHOM
DLK(-1)	0.347898	2.576390	0.201056	0.215104	0.030711
	(0.25351)	(3.64822)	(0.09659)	(0.27376)	(0.45854)
	[1.37232]	[0.70620]	[2.08159]	[0.78574]	[0.06698]
DLINF(-1)	-0.002801	-0.343305	0.000496	-0.002593	-0.018496
	(0.01360)	(0.19571)	(0.00518)	(0.01469)	(0.02460)
	[-0.20600]	[-1.75418]	[0.09578]	[-0.17655]	[-0.75193]
DLGDP(-1)	-0.504057	-5.361726	-0.233850	-0.728328	-2.846210
	(0.79448)	(11.4331)	(0.30269)	(0.85793)	(1.43701)
	[-0.63445]	[-0.46897]	[-0.77256]	[-0.84894]	[-1.98065]
DLEX(-1)	0.058728	-1.951544	0.142551	0.326323	0.184152
	(0.27898)	(4.01470)	(0.10629)	(0.30126)	(0.50460)
	[0.21051]	[-0.48610]	[1.34115]	[1.08320]	[0.36494]
DLCHOM(-1)	-0.152116	0.776910	-0.020817	0.085437	0.008073
	(0.09967)	(1.43435)	(0.03797)	(0.10763)	(0.18028)
	[-1.52617]	[0.54165]	[-0.54819]	[0.79379]	[0.04478]
C	0.036021	0.021845	0.024336	0.014504	0.050162
	(0.01729)	(0.24876)	(0.00659)	(0.01867)	(0.03127)
	[2.08377]	[0.08781]	[3.69504]	[0.77700]	[1.60435]

صلاحية النموذج

الارتباط التسلسلي للبواقي

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	25.19400	25	0.4515	1.013887	(25, 60.9)	0.4650
2	33.30328	25	0.1237	1.422721	(25, 60.9)	0.1327
3	23.85712	25	0.5276	0.950774	(25, 60.9)	0.5405
4	23.23565	25	0.5638	0.921829	(25, 60.9)	0.5763
5	18.77438	25	0.8078	0.721178	(25, 60.9)	0.8151
6	32.29549	25	0.1496	1.369387	(25, 60.9)	0.1596
7	17.79659	25	0.8509	0.678828	(25, 60.9)	0.8569
8	28.57461	25	0.2821	1.178778	(25, 60.9)	0.2950

اختبار عدم ثبات التباين

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
307.2677	300	0.3739

اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.622372	2	0.4443
2	1.790635	2	0.4085
3	0.996709	2	0.6075
4	0.707070	2	0.7022
5	1.036279	2	0.5956